



فتاوى هامة

# للمرأة المتزوجة

إعداد: هيفاء بنت عبدالله الرشيد

الوصية: @AlWasiyyah

<https://t.me/AlWasiyyah>

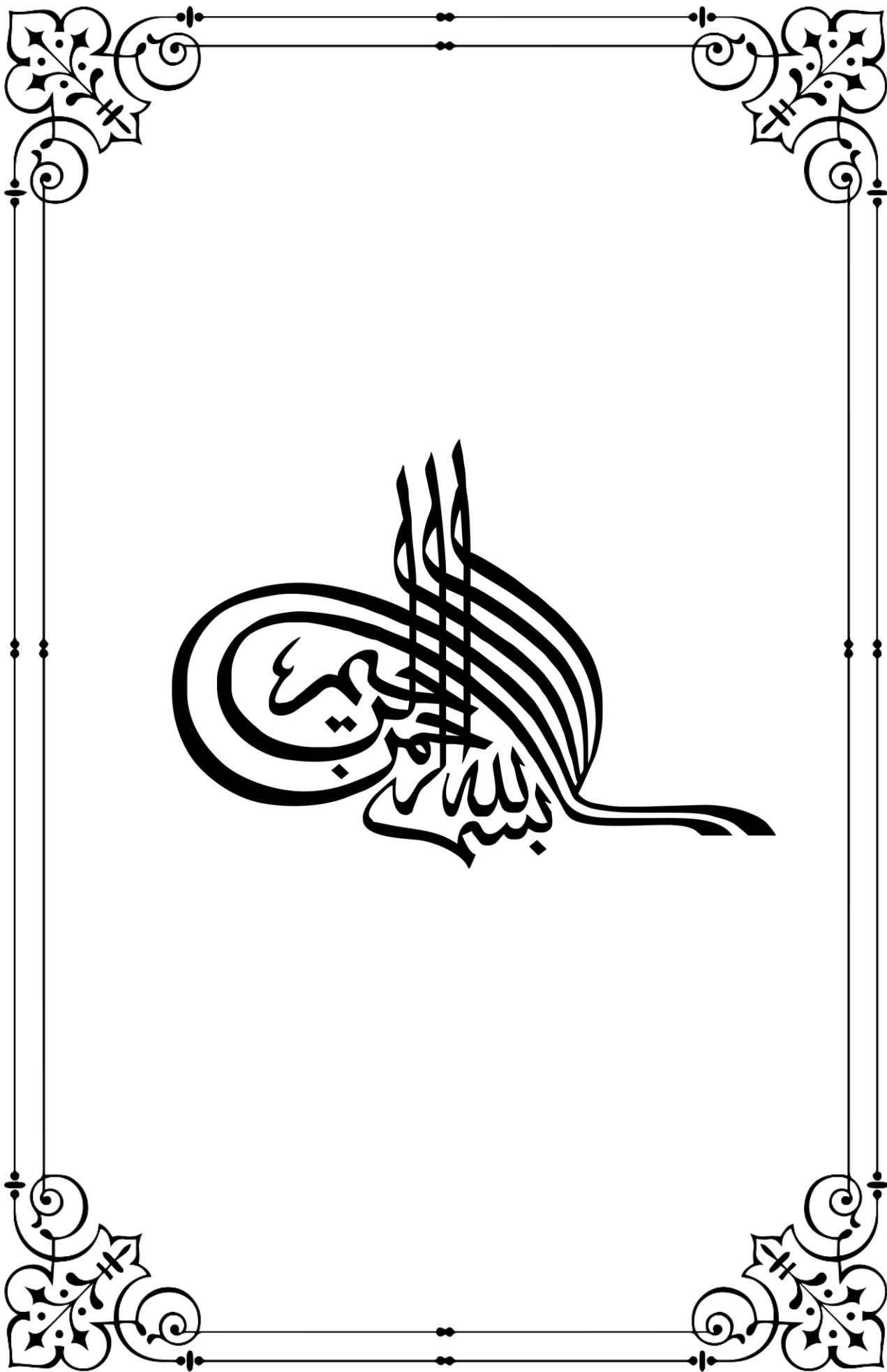


# فتاوى هامة للمرأة المتزوجة

إعداد: هيفاء بنت عبدالله الرشيد

الوصية: @AlWasiyyah

<https://t.me/AlWasiyyah>



## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	فتاوى هامة للمرأة المتزوجة
٥	• أحكام في حق الزوج
١٩	• أحكام في الطهارة والغسل من الجنابة
٣٠	• فتاوى في أحكام وآداب الجماع
٣٥	• أحكام في الحيض والنفاس والطلاق
٤٥	• أحكام في الملامسة والمداعبة
٥٥	• أحكام في الاحتلام
٥٩	• أحكام في الاستمناء
٦٣	• أحكام تتعلق بالصوم وشهر رمضان والحج
٧٥	• أحكام في الزينة والتجمل للزوج
٧٨	الخاتمة

## فتاوى هامة للمرأة المتزوجة

(أحكام في حق الزوج)

قَالَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالْصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ (١).

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ فَبَاتَ غَضَبَانٌ عَلَيْهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» (٢)، وفي رواية: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا، فَتَأْبَى عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا» (٣)، وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أَيْضًا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَرَوْحُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ نَفَقَةٍ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهِ شَطْرَهُ» (٤)، وعن ابن عمر - رضي الله عنه -، عن النَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ

(١) [سورة النساء: ٣٤]

(٢) [رواه البخاري (٤/ ١١٦)].

(٣) [رواه مسلم (٢/ ١٠٦٠)].

(٤) [رواه البخاري (٧/ ٣٠)].

رَعِيَّتِهِ، فَإِلَامَامٌ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»<sup>(٥)</sup>.

"هذه الأحاديث في بيان حقِّ الزوجة على زوجها، وتقدم ما على الزوج، وأنَّ عليه أن يقوم بكسوتها ونفقتها، وألا يهجر إلا في البيت، وألا يضرب الوجه، ولا يُقَبِّحَ، وهنا بيان حقِّه عليها، وأنَّ من حقِّه عليها: إذا دعاها إلى فراشه ألا تأبى، وأنه متى بات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تُصبح.

وفي الحديث الآخر: إذا دعاها إلى فراشه فأبت أن تجيء كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى، حتى يرضى عنها زوجها، وهذا وعيدٌ عظيم يدل على أن الواجب عليها السمع والطاعة لزوجها في فراشه، إلا من عذر شرعي: كالحيض، والنفاس، والمرض الذي ما تستطيع معه التمكين من الجماع؛ فهي معذورة، وإلا فالواجب أنه متى أَرادها بنفسها فعلها السمع والطاعة وكذا الخدمة المعتادة من مثلها لمثلها، عليها السمع والطاعة في ذلك بالمعروف. ومن حقِّه عليها: ألا تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه؛ لقوله - ﷺ -: «وَلَا تَصُومُ امْرَأَةٌ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ يَوْمًا غَيْرَ رَمَضَانَ، إِلَّا بِإِذْنِهِ»<sup>(٦)</sup>.

هذا من حقه: أن تصوم بيته، وألا تأذن إلا بإذنه، وألا تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه؛ لأن الصوم قد يمنعه من الاستمتاع، أو كمال الاستمتاع، فليس لها أن تصوم تطوعاً إلا بإذنه، أما الفريضة فإنه ليس له منعها من ذلك، وعليه تمكينها من ذلك. كذلك حديث: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»<sup>(٧)</sup>، هذا أيضاً عامٌّ، والرجل راعٍ في

(٥) [رواه البخاري (٣/ ١٥١)].

(٦) [رواه أحمد (١٢/ ٢٩٦)].

(٧) [رواه البخاري (٣/ ١٥١)].

أهل بيته، ومسئول وهي كذلك راعية في بيت زوجها، ومسئولة فهذا عام، فالإمام راعٍ، والأمير راعٍ ومسئول عن رعيته، والرجل راعٍ في أهل بيته من جهة زوجته وأولاده وغيرهم من أهل بيته، حتى يُقيم فيهم أمر الله؛ الزوجة، الأولاد، الخدم، وغيرهم، عليه أن يقوم فيهم بأمر الله، والمرأة كذلك مسئولة عن رعيته في بيت زوجها؛ العناية بأولادها، وخدمة الزوج في البيت، والعناية بشؤون البيت كله، فهي مسئولة عن رعيته في ذلك.

فالواجب على الزوجة أن تتقي الله في حق زوجها، وأن تقوم بالواجب، والواجب على الزوج أن يتقي الله في حق زوجته، وأن يقوم بالواجب، فإذا تعاونوا جميعاً وأدّيا الحقَّ الواجب برئت ذمتهما، وصلحت الحال بينهما، أما إذا قصّر هذا أو هذا فالخطر عظيم، فالواجب عليهما التعاون على البر والتقوى، وعلى كل واحدٍ أن يجتهد في أداء الحق الذي عليه، وفق الله الجميع <sup>(٨)</sup>.

### حكم الصبر على أذى الزوج:

١ / سئل فضيلة الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: إنني متزوجة منذ حوالي (٢٥ سنة)، ولديّ العديد من الأولاد البنات، وأواجه كثيراً من المشكلات من قبل زوجي، فهو يكثر من إهانتني أمام أولادي وأمام القريب والبعيد، ولا يقدرني أبداً من دون سبب، ولا أرتاح إلا عندما يخرج من البيت، مع العلم أن هذا الرجل يصلي ويخاف الله، أرجو أن تدلوني على الطريق السليم جزاكم الله خيراً:

**فأجاب:** الواجب عليك الصبر ونصيحته بالتي هي أحسن، وتذكيره بالله واليوم الآخر، لعله يستجيب ويرجع إلى الحق ويدع أخلاقه السيئة، فإن لم يفعل فالإثم عليه، ولك الأجر العظيم على صبرك وتحملك أذاه ويشرع لك الدعاء له في صلاتك وغيرها لأن يهديه الله للصواب، وأن يمنحه الأخلاق الفاضلة، وأن يعيذك من شره وشر غيره، وعليك

(٨) [شرح كتاب رياض الصالحين (١٠٥)].

## علاج سوء خلق الزوج:

(۱۲) [مجموع فتاویٰ ابن باز (۲۱ / ۲۵۲)].



على هذه الحال وأصوم عن الكلام والمشاركة والإحساس بمشاكله؟ أفيدوني ماذا أعمل؟ جزاكم الله خيراً:

**فأجاب:** "لا ريب أن الواجب على الزوجين المعاشرة بالمعروف، وتبادل وجوه المحبة والأخلاق الفاضلة مع حسن الخلق وطيب البشر؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(١٣)</sup>، وقوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْنَّ دَرَجَةٌ﴾<sup>(١٤)</sup>، وقول النبي -ﷺ-: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ»<sup>(١٥)</sup>، وقوله -ﷺ-: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلْقٍ»<sup>(١٦)</sup>، وقوله -ﷺ-: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ خُلُقًا»<sup>(١٧)</sup>، إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة الدالة على الترغيب في حسن الخلق، وطيب اللقاء، وحسن المعاشرة بين المسلمين عموماً، فكيف بالزوجين والأقارب؟! ولقد أحسنت في صبرك وتحملك ما حصل من الجفاء وسوء الخلق من زوجك، وأوصيك بالمزيد من الصبر وعدم ترك البيت؛ لما في ذلك -إن شاء الله- من الخير الكثير والعاقبة الحميدة؛ لقوله سبحانه: ﴿وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾<sup>(١٨)</sup>، وقوله -عز وجل-: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقْ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(١٩)</sup>، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ

(١٣) [سورة النساء: ١٩].

(١٤) [سورة البقرة: ٢٢٨].

(١٥) [رواه مسلم (٤/ ١٩٨٠)].

(١٦) [رواه مسلم (٤/ ٢٠٢٦)].

(١٧) [رواه الترمذي (٣/ ٤٥٨)].

(١٨) [سورة الأنفال: ٤٦].

(١٩) [سورة يوسف: ٩٠].

﴿١٠﴾ (٢٠)، وقوله - عز وجل -: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَذَابَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿٤٩﴾ (٢١)، ولا مانع من مداعبته، ومخاطبته بالألفاظ التي تلين قلبه، وتسبب انبساطه إليك وشعوره بحقك، واطركي طلب الحاجات الدنيوية مادام قائماً بالأمور المهمة الواجبة؛ حتى ينشرح قلبه ويتسع صدره لمطالبك الوجيهة، وستحمدن العاقبة إن شاء الله. وفقك الله للمزيد من كل خير، وأصلح حال زوجك، وألهمه رشده، ومنحه حسن الخلق، وطيب البشر، ورعاية الحقوق، إنه خير مسؤول، وهو الهادي إلى سواء السبيل" (٢٢).

### حكم سب الزوج:

٣/ سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: السائلة أم محمد تقول: أسأل عن الحكم الشرعي في المرأة التي تسب زوجها إذا كان عنيذاً نوعاً ما مع الآخرين؟

فأجاب: "لا ينبغي السب، لا يجوز السب لكن تدعو له بالهداية وتعامله باللطف والعبارات الحسنة والألفاظ الطيبة .. تدعو له بالهداية، أما السب لا يجوز، لا تقول: لعنك الله، ولا قاتلك الله؛ لأن هذا يسبب شراً كثيراً، والنبي - ﷺ - يقول: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ» (٢٣)، ويقول - ﷺ -: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ وَلَا اللَّعَّانِ وَلَا الْفَاحِشِ وَلَا الْبَذِيءِ» (٢٤)، ويقول - ﷺ -: «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَفْتْلُهُ» (٢٥)، فلا يجوز السب، ولكن تدعو له بالهداية، تخاطبه بالتي هي أحسن، يا فلان! يا أبا فلان! هداك الله، ينبغي كذا،

(٢٠) [سورة الزمر: ١٠].

(٢١) [سورة هود: ٤٩].

(٢٢) [نور على الدرب (١١٢٧٨)].

(٢٣) [رواه البخاري (١٩ / ١)].

(٢٤) [رواه الترمذي (٣٥٠ / ٤)].

(٢٥) [رواه البخاري (١٣٣ / ٨)].

أنصحك بكذا، أشير عليك بكذا، عليه بالعبارات الحسنة، بالأساليب الحسنة بالنصيحة والتوجيه الطيب، أما السب والكلام السيئ والجفاء فلا يجوز" (٢٦).

### حكم نشر الأسرار الزوجية:

٤ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: يسأل أخونا عن أولئك الذين يتباهون بالأسرار الزوجية أمام بعضهم؟

فأجاب: "هذا لا يجوز، وقد جاء في الحديث الصحيح أن النبي - ﷺ - من حديث أبي سعيد - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا» (٢٧) فالقصد أن هذا لا يجوز، بل الواجب على الرجل أن يكون كاتماً للسر، وهكذا المرأة، وليس له وليس لها إفشاء السر بين الزوجين في صفة الجماع، أو ما يقع في الجماع مما يستحي منه، أو غير هذا مما لا ينبغي إبرازه وإظهاره، كل واحد منهما عليه أن يحفظ السر، أما ما جرت العادة بإظهاره ولا حياء فيه فلا بأس" (٢٨).

### حكم الكذب على الزوجة وكذب الزوجة على زوجها:

٥ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: سماحة الشيخ ما حكم مصارحة المرأة لزوجها في جميع أمورها التي تخصها وتخص العائلة، وهل يجوز لها الكذب عليه في أمور تجلب المشاكل لها، علما بأنني سمعت عن الرسول - ﷺ - حديثا معناه: بأن المرأة تكذب على الرجل، وكذلك الرجل يكذب على زوجته، وأيضا هناك نوع من الكذب الحلال، وهو درء المفاسد، أفوتونا في ضوء ذلك مأجورين.

(٢٦) [فتاوى نور على الدرب لابن باز (٢١ / ٢٠٤)].

(٢٧) [رواه مسلم (٢ / ١٠٦٠)].

(٢٨) [فتاوى نور على الدرب لابن باز (٢١ / ٢٣٣)].

**فأجاب:** "هذا فيه تفصيل أما ما يتعلق بمصارحتها في شؤون البيت فهذا لا بد منه، تصارحه وتعطيه المعلومات الكافية عن حاجات البيت وشؤون البيت، إلا الشيء الذي تستطيع أن تسده بنفسها، وتقوم به من مالها هذا لا بأس، وإلا فتصارحه في شؤون البيت، حتى لا يكون فيه خلل ما، مع ضيوفه، أو مع أولاده، أو مع من تحت يده من أيتام وغيره، لا بد أن تصارحه، في جميع أعمال البيت، حتى يقوم بالواجب لأنها مؤمنة، مثلما قال - عليه السلام -: «وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْحَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»<sup>(٢٩)</sup>، فلا بد تعطيه الحقيقة، ولا بد أن تجتهد في أداء الواجب؛ لأنها مأمونة على هذا البيت، ولا بد من تحري الصواب، تحري الحق، حتى لا تخفي شيئا، يضر أهل البيت، أما الكذب، فلا بأس تكذب عليه ويكذب عليها فيما لا يضر الناس، فيما يخصهما، وقد ثبت عنه - عليه السلام - أنه: «... لَمْ يُرَخَّصْ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: فِي الْحَرْبِ وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَحَدِيثِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا»<sup>(٣٠)</sup>، فيما يتعلق بشؤونها لا بأس؛ لأن هذا قد يحصل به خير كثير، والثئام، وبقاء العقد، فإذا صرحت له، صرح لها، بأشياء كذب ولكن تنفعهم مثلا قالت له: إنك رحت بيت آل فلان أو آل فلان، وهو يقول لا ما له صحة وهو يكذب، ولا يترتب عليه شيء يضر الناس، أو قالت له إنه يتزوج فيقول: لا أنا لست متزوجا أبدا ما له صحة، لست متزوجا، أو قالت له: إني أريد أن أذهب لأهلي؛ لأجل أعود والدي أو أريد أن أوصل حاجة مهمة لو أخبرته بها وما فيها محذور، فلا بأس، المقصود الكذب الذي ينفعهما، ولا يضر أحدا ينفعهما فيما بينهما، ولا يضر أحدا، فلا بأس"<sup>(٣١)</sup>.

(٢٩) [رواه البخاري (٥ / ٢)].

(٣٠) [رواه أحمد (٤٥ / ٢٤١)].

(٣١) [فتاوى نور على الدرب لابن باز (٢١ / ١٣٤)].

### حق المرأة على زوجها وحق الزوج على زوجته:

٦/ سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: أرجو من فضيلة الشيخ محمد العثيمين أن يبين لنا ما حق الزوجة لزوجها، أو حق الزوج على زوجته، أرجو منكم التوضيح حول هذا كاملاً؟

فأجاب: "حق الزوج على زوجته وحق الزوجة على زوجها أجمله الله عز وجل في قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٣٢)</sup>، وفي قوله عز وجل: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ﴾<sup>(٣٣)</sup>. حق كل واحد على الآخر ما جرى به العرف، والأعراف تختلف بحسب الأزمنة والأمكنة، لكن هناك أمور تكون على الزوج على كل حال، وأمور تكون على الزوجة على كل حال؛ فمن الأمور التي تكون على الزوج على كل حال، القيام بنفقتها من طعام وشراب وكسوة وسكن، لقول النبي عليه الصلاة والسلام وهو يخطب الناس في حجة الوداع يوم عرفة، أكبر مجمع اجتمع فيه المسلمون حول النبي - ﷺ - قال عليه الصلاة والسلام: «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»<sup>(٣٤)</sup>، فلا يحل للرجل أن يقصر في شيء من ذلك على امرأته، بل يجب عليه أن يقوم بهذا على وجه التمام، اللهم إلا أن تكون المرأة ناجزة؛ بمعنى أنها عاصية لزوجها فيما يجب عليها طاعته فيه، فله أن يمنع عنها ما يجب لها، ومتى وجبت عليها العطيان بالنفقة وامتنع منها فلزوجته أن تأخذ من ماله بقدر نفقتها بالمعروف، وإلا فللزوجة أن تأخذ من ماله بقدر نفقتها بالمعروف، وإن لم يعلم بهذا؛ لأن هند بنت عتبة استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم بل استفتت النبي - ﷺ - في شأنها مع زوجها أبي سفيان، وقالت: إنه رجل شحيح لا يعطيها وما يكفيه وولده، فقال النبي عليه الصلاة والسلام: «خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا

(٣٢) [سورة النساء: ١٩].

(٣٣) [سورة البقرة: ٢٢٨].

(٣٤) [رواه مسلم (٢/ ٨٩٠)].

يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ»<sup>(٣٥)</sup>، أما حق الزوج على زوجته على كل حال فهو ما أشار إليه النبي عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع في خطبته يوم عرفة حين قال: «وَإِنَّ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ»<sup>(٣٦)</sup>، فلا يحل للمرأة أن تمكّن أحداً من دخول بيت زوجها، وهو يكره أن يدخل، حتى لو كان أقرب قريب لها؛ لأن البيت بيته، والحق حقه، ويجب عليها كذلك أن تطيعه يجب عليه أن تطيعه فيما هو من حقه، فإذا دعاها إلى الفراش وجب عليها أن تطيعه ما لم يكن في ذلك ضرر عليها أو تفويت فريضة من فرائض الله، فإن لم تفعل فقد أخبر النبي عليه الصلاة والسلام: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ فَبَاتَ غَضَبَانِ عَلَيْهَا لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ»<sup>(٣٧)</sup>، أما الحقوق المطلقة الموكولة إلى العرف فإن هذه تختلف باختلاف الأعراف، ومنها مثلاً هل يجب على المرأة أن تخدم زوجها في شئون البيت؛ كالطبخ والغسيل وما أشبه ذلك، فنقول هذا يرجع إلى العرف، فإذا كان من عادة الناس أن المرأة تقوم بهذه الأعمال وجب عليها أن تقوم بهذه الأعمال، وإذا لم يكن في العرف جارٍ بهذا وإن الذي يقوم بهذا غير الزوجة، فإنه لا يجوز للزوجة أن تقوم به، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم تقوم نساؤهم بمثل هذا، كما شكت فاطمة - رضي الله عنها - إلى رسول الله - ﷺ - ما تجده من التعب؛ لأنها كانت تطحن الحب لطعام البيت وكما كانت امرأة الزبير بن العوام تحمل النوى من المدينة إلى بستانه خارج المدينة، فهذا الذي لو يعين الشارع فيه ما يكون به بين الزوجين يكون على حسب العرف لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٣٨)</sup>، وعندنا هنا في المملكة العربية السعودية أن المرأة تقوم بمثل هذه الأمور؛ أعني الطبخ وغسيل البيت وما أشبهها، ما زال

(٣٥) [رواه مسلم (٣/ ١٣٣٨)].

(٣٦) [رواه ابن ماجه (٢/ ١٠٢٥)].

(٣٧) [رواه البخاري (٤/ ١١٦)].

(٣٨) [سورة النساء: ١٩].

الناس يعملون هكذا ولكن مع هذا لو تغير العرف والطلب وصار الذي يقوم بهذه الأمور غير الزوجة فإنه يحكم بما يقتضي به العرف" (٣٩).

### حكم هجر الزوج إذا كان يهملها ولا يعطيها حقها:

٧/ سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: متزوجة من رجل كبير في السن، أنجبت منه أولاداً، ولكنها تقول: لا يعتني بها، ولا يجلس بها كثيراً، إنما يذهب إلى زوجته الثانية، وأيضاً هو لا يعطيها المصروف الكافي، فهل يجوز لها أن تخطره، علماً بأنه يصلي ويصوم، نرجو فضيلة الشيخ الإجابة؟

فأجاب: "أولاً ينبغي لها أن توجه له النصيحة، وتذكره بالله عز وجل، وتبين له أن الجور خطره عظيم، فإن النبي - ﷺ - قال: « مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَقُّهُ مَائِلٌ » (٤٠)، وتبين أنها لن تسمح في حقها الواجب عليه، عليه يعتذر إذا ذكر بالله، وذكر أن المرأة لا تسمح بذلك حقها، ومع ذلك فإنني أقول لهذه المرأة: اصبري عليه، واحتسبي الأمر لله عز وجل، وقومي بواجبك، فإنك قيامك بواجب الزوج فيه تقوى الله عز وجل، وقد قال الله تعالى وتبارك: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ۝﴾ (٤١)، ومقابلة العدوان بالعدوان والتقصير بالتقصير لا تزيد الأمر إلا شدة، فأخشى بمقابلة هذه المرأة العاملة زوجها بمثل ما يعاملها به من الجور والظلم، أن يقع بينهما الانفصال الكامل فيرجع منها، ثم يطلقها بعد ذلك، وفي هذه الحال تتفرق العائلة، ويتمزق الشمل، وهذا أمر خلاف ما يرمي إليه الشرع من الاعتذار والإنفاق" (٤٢).

(٣٩) [فتاوى نور على الدرب لابن عثيمين (٢ / ١٩)].

(٤٠) [رواه أبو داود (٢ / ٢٤٢)].

(٤١) [سورة الطلاق: ٤].

(٤٢) [فتاوى نور على الدرب لابن عثيمين (٢ / ١٩)].

**حكم منع الزوجة من زيارة أهلها إذا كانوا لا يصلون:**

٨/ سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: تزوجت من دولة عربية مجاورة وزوجتي راضٍ عنها ديناً وخلقاً فهي محافظة على الصلوات والصيام ومطبعة إلى أبعد الحدود؛ لكن المشكلة تكمن في أهلها فهم لا يصلون، ولا يصومون، ولا يقيمون وزناً للدين فهل يجوز أن نزورهم ونتصل بهم أم أن لي الحق في أن أمنع أهلي وأولادي من زيارتهم خوفاً من الفتنة خاصة وأن أولادي سيرافقون زوجتي في هذه الزيارة نرجو التوجيه؟

**فأجاب:** "من المعلوم أن الذي سيعاشر الزوج زوجته فقط؛ فإذا كانت مستقيمة في دينها وخلقها، فإنه لا يضره أن يكون أهلها منحرفين عن دين الله عز وجل، وله في هذه الحال أن يمنعها من الذهاب إليهم؛ إذا خاف عليها من الفتنة في دينها، أو خاف على أولاده من الفتنة في دينهم؛ ولكن لو كان يرجو بالذهاب إليهم أن يستقيموا ويهديهم الله عز وجل، وصار يذهب إليهم؛ ليعرض عليهم الحق ويحذرهم من المخالفة، فإن هذا من باب الدعوة إلى الله عز وجل، ولا بأس به؛ لكن إذا لم يجد تقبلاً، ولم يجد إلا استهزاءً وسخرية، فإنه له الحق في أن يهجرهم، ولا يذهب إليهم، وأن يمنع زوجته وأولادها منهم إذا خاف عليهم الفتنة" (٤٣).

**حكم من يأمر زوجته بقطع أرحامها:**

٩/ سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: ماذا على من يتسبب في قطيعة الرحم من إثم بأن يمنع زوج زوجته من مواصلة أهلها وأقاربها، أو يمنع والد ابنه أو ابنته من مواصلة أقربائه أو أقربائها لأُمها أو لأُمه كأجداده وأخواله؟

**فأجاب:** "الذي يأمر بقطيعة الرحم مضاد لله ورسوله فإن الله تعالى أمر بصلة الأرحام وأخبر وحث النبي - ﷺ - على صلة الرحم وأخبر الله تعالى في القرآن أن قطيعة



الرحم من أسباب اللعنة كما قال تعالى ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ (٣٣) ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ﴾ (٣٤)، فالأمر بقطيعة الرحم مضاد لله ورسوله عليه أن يتوب من ذلك وأن يرجع إلى الله عز وجل وأن يأمر بما أمر الله به أن يوصل وأما بالنسبة للمأمور بقطيعة الرحم فإنه لا يحل له أن يمتثل أمر من أمره بذلك لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فلو أمر الرجل زوجته أن تقطع صلة رحمها أو أن تقطع رحمها فلا يلزمها أن توافقه على ذلك اللهم إلا إذا كان هذا يضره في عيشها معه مثل أن يكون اتصالها بأرحامها أو بأقاربها يكون سبباً في إلقاء العداوة بينها وبين زوجها أو إلقاء الوحشة بينها وبين زوجها أو يكون ذهابها إليهم يستوجب أن تقع في أمر محرم مما يكون في بعض البيوت فإن له الحق في منعها من ذلك لكن لا بقصد قطيعة الرحم بل بقصد توقي ما يحصل من المفاسد بذهابها إليهم وبهذه النية يكون غير أمر بقطيعة الرحم التي أمر الله بها أن توصل وكذلك نقول بالنسبة للأولاد الذين يمنعهم أبوهم من الذهاب إلى أقاربهم من أخوال وأعمام إذا كان الغرض بذلك ألا يصلوا هؤلاء فلا شك أن هذا محرم وأنه مضاد لله ورسوله وأما إذا كان قصده توقي ما عسى أن يكون من مخالطة هؤلاء فإنه لا حرج عليه في ذلك لأنه إنما قصد بذلك الإصلاح" (٤٥).

١٠ / سئل الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-: من المعلوم أن هجران المسلم لأخيه فوق ثلاث ليالٍ غير جائز؛ فما حكم ما يحصل ما بين الزوج وزوجته من هجران، سواء هجرها لقصد التربية أو هجرها لسبب غير ذلك؟

فأجاب: إذا حصل من الزوجة نشوز في حق زوجها، ووعظها، فلم تتراجع عن صنيعها؛ فله أن يهجرها في المضجع؛ بمعنى: أن ينام معها ولا يكلمها ويعرض عنها بوجهه

(٤٤) [سورة محمد: (٢٢-٢٣)].

(٤٥) [فتاوى نور على الدرب لابن عثيمين (٧ / ٢٤)].

حتى تتوب، ولا يتعارض هذا مع تحريم هجر المسلم أخاه فوق ثلاث؛ لأن هذا هجر مقيد بالمضجع، والممنوع هو الهجر المطلق، أو يقال: الممنوع هو الهجر بغير سبب المعصية، ونشوز المرأة يعتبر معصية تبيح هجرها<sup>(٤٦)</sup>.

### حكم خروج المرأة إذا كان فيه مضيعة لحقوق الزوجية:

١١ / سئل الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-: إذا كان سيترتب على خروج المرأة لصلاة تضييع جزء ولو قليل من حقوق البيت؛ فما حكم خروجها؟

فأجاب: "إذا كان يترتب على خروج المرأة لصلاة التراويح تضييع بعض أعمال البيت المطلوب منها القيام بها؛ فإنها لا تخرج بل تبقى وتقوم بعمل بيتها؛ لأن بإمكانها أن تصلي في بيتها وأيسر لها ولأن قيامها بعمل البيت واجب على الصحيح وخروجها إلى المسجد مباح إذا لم يترتب عليه مضرة"<sup>(٤٧)</sup>.

(٤٦) [المنتقى من فتاوى الفوزان (١٦ / ٥٥)].

(٤٧) [المنتقى من فتاوى الفوزان (١٢ / ٦٠)].

## (أحكام في الطهارة والغسل من الجنابة)

معنى الجنابة ووقت الاغتسال منه:

١٢ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: ما معنى الجنابة؟ ومتى يغتسل الرجل من

الجنابة؟

فأجاب: "الجنابة وصف للرجل والمرأة إذا حصل منهما جماع أو نزول المنى بشهوة ولو من غير جماع. والواجب عليهما بذلك الغسل، كما قال الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾<sup>(٤٨)</sup>، وقال - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾<sup>(٤٩)</sup>، وقال النبي - ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهْدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(٥٠)</sup>، وسألت أم سليم الأنصارية - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا -: فقالت: يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ قال: «نَعَمْ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتَغْتَسِلْ»<sup>(٥١)</sup>، والأحاديث في ذلك كثيرة"<sup>(٥٢)</sup>.

حكم الغسل بعد الجماع بدون إنزال:

١٣ / سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: هل يجب على الزوجين الغسل بعد

الجماع وإن لم يحصل إنزال؟

(٤٨) [سورة المائدة: ٦].

(٤٩) [سورة النساء: ٤٣].

(٥٠) [رواه البخاري (١/ ٦٦)].

(٥١) [رواه الترمذي (١/ ٢٠٩)].

(٥٢) [مجموع فتاوى ابن باز (١٠/ ١٨٥)].

الإجابة "نعم يجب عليهما الغسل، سواء أنزل أم لم ينزل، حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي -ﷺ- قال: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجِبَ الْغَسْلُ»<sup>(٥٣)</sup>، وفي لفظ لمسلم: «وَأِنْ لَمْ يُنْزَلْ»<sup>(٥٤)</sup>، وهذا صريح في وجوب الغسل، حتى مع عدم الإنزال وهذا يخفى على كثير من الناس، فالواجب التنبيه لذلك<sup>(٥٥)</sup>.

### حكم نزول الماء للمرأة:

١٤ / سُئِلَتِ اللّجَنَةُ الدّائِمَةُ للبحوث العلميّة والإفتاء: إذا نزل الماء من المرأة بغير جماع أو احتلام فهل يجب الغسل؟ وهل تشترك المرأة في تقسيم الماء الخارج منها مع الرجل كالمني والمذي والودي؟ أم أن ماؤها يجب الغسل إذا خرج على أي حال؟

فأجابت: "إذا نزل من المرأة مني بلذة وجب عليها الغسل ولو كان خروجه منها بغير جماع ولا احتلام، وإذا نزل منها مذي وجب عليها غسل فرجها، وإذا نزل منها ودي فحكمه حكم البول ويجب عليها غسله. فمأؤها ينقسم اقسام ماء الرجل، ويجب عليها الوضوء إذا أرادت أن تفعل ما يتوقف على الطهارة كالصلاة ونحوها، وبالله التوفيق"<sup>(٥٦)</sup>.

### حكم الغسل في حق المرأة التي أنزلت بشهوة بدون جماع:

١٥ / سُئِلَتِ اللّجَنَةُ الدّائِمَةُ للبحوث العلميّة والإفتاء: هل على المرأة غسل إذا أنزلت بشهوة بدون جماع؟

فأجابت: "إذا خرج المني من المرأة بلذة وجب عليها الغسل"<sup>(٥٧)</sup>.

(٥٣) [رواه البخاري (١/ ٦٦)].

(٥٤) [رواه مسلم (١/ ٢٧١)].

(٥٥) [مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١١/ ١٦١)].

(٥٦) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (٥/ ٢٩٧)].

(٥٧) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (٥/ ٣١١)].

### الحكم المترتب على الزوجة التي لا تحسن الاغتسال الصحيح:

١٦ / سُئِلَت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: زوج يقوم بواجباته الدينية ويخشى الله وهو مبتلي بزوجة قد تكون لا تحسن الطهارة من الجنابة، الذي أعرفه أنها تجعل الدش بصب على بدنهما دون وصول الماء إلى رأسها. هل عليه ذنب كلما جامعها بعد غسلها على الطريقة التي ذكرتها؟

فأجابت: "يجب على الزوج المذكور أن ينصح لزوجته ويبين لها صفة الغسل من الجنابة وأنه لا بد من حثي الماء على رأسها وإن كان مشدوداً، لما ثبت عن النبي - ﷺ - من حديث أم سلمة - رضي الله عنها - أنها قالت: يا رسول الله: إني أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة؟ قال - ﷺ -: «لَا؛ إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ» (٥٨) (٥٩).

### حكم الجماع أكثر من مرة بدون اغتسال بينهما:

١٧ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: هل يجوز للرجل أن يجامع زوجته مرتين بدون اغتسال بين الأول والثاني والثالث مثلاً؟

فأجاب: "يجوز له ذلك، والاغتسال أحسن، فقد ورد عن رسول الله - ﷺ - ما يدل على فعله وتركه، فروى أصحاب السنن وأحمد من حديث رافع بن خديج أن النبي - ﷺ - طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وهذه فقليل: يا رسول الله ألا تجعله غسلاً واحداً؟ فقال: «هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ» (٦٠)، وثبت في الصحيحين عن أنس - رضي الله عنه، أنه - ﷺ - كان يطوف على نسائه بغسل واحد. والسنة أنه إذا أراد أن

(٥٨) [رواه مسلم (١/ ٢٥٩)].

(٥٩) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (٥/ ٣٢٤)].

(٦٠) [رواه أبو داود (١/ ٥٦)].

يعاود الوطء ولم يغتسل أن يتوضأ وضوء الصلاة، وقد ورد ما يدل على جواز ترك الوضوء أيضاً، فأما ما يدل على سننيته فما رواه مسلم وغيره عن أبي سعيد - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(٦١)</sup>، وفي رواية ابن خزيمة: «فَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»<sup>(٦٢)</sup>، وأما ما يدل على جواز الترك فما رواه الطحاوي من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: (كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يجامع ثم يعود ولا يتوضأ)<sup>(٦٣)</sup>.

### حكم الوضوء قبل الغسل:

١٨ / سئل الشيخ ابن باز - رحمه الله - : عندما تريد المرأة أن تغتسل للطَّهارة هل يلزمها الوضوء أولاً؟

**فأجاب:** "السنة الوضوء، إذا كان من حيض أو جنابة الوضوء أولاً، تستنجي إن كان في غُسل الحيض والجنابة تستنجي، ثم تتوضأ وضوء الصلاة، تمضمض وتستنشق وتغسل وجهها وذراعيها مع المرفقين ثم تمسح رأسها وأذنيها ثم تغسل رجليها، هذا هو الأفضل، كان النبي يفعل في غسل الجنابة عليه الصلاة والسلام، وربما ترك القدمين إلى آخر الغسل، ربما غسل وجهه ويديه ومسح رأسه وأخر رجليه، هذا جائز وهذا جائز، والمرأة الحائض كذلك، فإن بدأت بالغسل أو بدأ الرجل بالغسل ثم توضأ بعد ذلك فلا بأس، لكن الأفضل أن يكون الوضوء هو الأول، يستنجي، وهكذا المرأة الحائض والجنب،

(٦١) [رواه مسلم (١/ ٢٤٩)].

(٦٢) [رواه أحمد (١٧/ ٣٢٦)].

(٦٣) [مجموع فتاوى ابن باز (١٠/ ١٨٤)].

تستنجي، ثم وضوء الصلاة، ثم الغسل، يَحْثِي على رأسه ثلاثاً وهي كذلك، ثم يفيض على جنبه الأيمن ثم الأيسر، والمرأة كذلك، هذا هو السنة" (٦٤).

### حكم الاستغناء بالغسل عن الوضوء:

١٩ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: هل يغني الغسل عن الوضوء، سواء كان غسل جنابة أو غيره، بمعنى أنه إذا اغتسلت هل يجب علي الوضوء قبل الصلاة؟ أم يكفي الغسل؟

فأجاب: "إذا كان الغسل عن الجنابة، ونوى المغتسل الحدثين الأصغر والأكبر أجزأ عنهما، ولكن الأفضل أن يستنجي ثم يتوضأ ثم يكمل غسله؛ اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، وهكذا الحائض والنفساء في الحكم المذكور. أما إن كان الغسل لغير ذلك كغسل الجمعة، وغسل التبرد والنظافة، فلا يجزئ عن الوضوء ولو نوى ذلك؛ لعدم الترتيب، وهو فرض من فروض الوضوء، ولعدم وجود طهارة كبرى تندرج فيها الطهارة الصغرى بالنية، كما في غسل الجنابة" (٦٥).

### حكم الوضوء عرياناً بعد الاستحمام:

٢٠ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: هل للإنسان أن يتوضأ داخل الحمام أثناء الاستحمام قبل أن يرتدي ملابسه؟

فأجاب: "لا نعلم بأساً في هذا إذا اغتسل من الجنابة أو يوم الجمعة. لكن الأفضل أن يبتدئ بالوضوء في غسل الجنابة، أن يتوضأ ثم يغتسل للجنابة ويكفيه الوضوء الأول؛ لأن النبي - ﷺ - كان يتوضأ يعني يستنجي، ويغسل ما أصاب فرجه وما حوله، ثم يتوضأ

(٦٤) [فتاوى نور على الدرب لابن باز (٥ / ٤١٥)].

(٦٥) [مجموع فتاوى ابن باز (١٠ / ١٧٣)].

وضوء الصلاة، ثم يغتسل حتى إذا انتهى من الغسل انتهى من كل شيء. وليس عليه وضوء بعد ذلك. إلا إذا أحدث بعد الغسل بأن مس فرجه أو خرج منه ريح فإنه يعيد الوضوء. أما إذا اغتسل ولم يمس فرجه ولم يخرج منه ريح ولم يحدث فإن وضوءه الأول كافٍ. أما غسل الجمعة فإن شاء توضأ قبله وإن شاء توضأ بعده. ولا يكفي الغسل وحده. بل لا بد من وضوء قبله أو بعده. وإذا توضأ قبله أو بعده وهو عريان فلا بأس في ذلك؛ لأنه تجرد ليغتسل<sup>(٦٦)</sup>.

### حكم الاكتفاء بالمسح على الرأس عند غسل الجنابة:

٢١ / سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: هل غسل الجسم والمسح على الرأس والتشهد دون بلل الرأس يعتبر تطهراً من الجنابة؟

فأجاب: "يقول الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - في كتابه العزيز: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾<sup>(٦٧)</sup>، فلا بد من تطهير جميع الجسد من الجنابة؛ يجب أن يطهر جميع البدن حتى الرأس حتى ما تحت الشعر، فيجب على المرأة وعلى الرجل ذوي الرأس الكثيف، يجب عليهما أن يغسلا رؤوسهما غسلاً يصل إلى أصول الشعر، ويدخل فيما بين الشعر، ولهذا كان النبي - ﷺ - عند الاغتسال يصب على رأسه، حتى إذا ظن أنه أروى بشرته أغار عليه ثلاث مرات، قال أهل العلم: ويخلل الشعر من أجل أن يتيقن دخول الماء إلى أصوله، وأما المسح على الرأس في غسل الجنابة فإنه لا يجزئ؛ لأن المسح إنما كان في الوضوء فقط، كما قال الله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ﴾<sup>(٦٨)</sup> (٦٩).

(٦٦) [مجموع فتاوى ابن باز (٢٩ / ٩٣)].

(٦٧) [سورة المائدة: ٦].

(٦٨) [سورة المائدة: ٦].

(٦٩) [فتاوى نور على الدرب لابن عثيمين (٨ / ١٢٠)].



حكم اغتسال الرجل مع زوجته:

٢٢ / سُئِلَت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: هل يجوز للرجل أن

يغتسل مع زوجته من الجنابة وغيرها؟

**فأجابت:** يجوز للرجل أن يغتسل مع زوجته من الجنابة من إناء واحد، والأصل في ذلك ابن عباس - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - كان يغتسل بفضل ميمونة <sup>(٧٠)</sup>، وعن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله - ﷺ - توضأ بفضل غسلها من الجنابة <sup>(٧١)</sup>، وعن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: اغتسل بعض أزواج النبي - ﷺ - في حفنة النبي - ﷺ - ليتوضأ منها أو يغتسل فقالت له: يا رسول الله إني كنت جنباً فقال: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ» <sup>(٧٢)</sup>. وروى أبو داود والنسائي من حديث رجل صحب النبي - ﷺ - قال: نهي رسول الله - ﷺ - أن تغتسل المرأة بفضل الرجل والرجل بفضل المرأة ويعترف جميعاً.

قال الحافظ في الفتح: رواه أبو داود والنسائي وإسناده صحيح. وما رواه البخاري ومسلم عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: (كنت اغتسل أنا ورسول الله - ﷺ - من إناء واحد من الجنابة) <sup>(٧٣)</sup>، وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: (كنت اغتسل أنا ورسول الله - ﷺ - من إناء واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة) <sup>(٧٤)</sup>، ومن هذه الأحاديث يتبين أن غسل المرأة والرجل من إناء واحد جميعاً جائز، أما غسل أحدهما أو وضوءه بفضل الآخر فلا حرج فيه، والأفضل تركه عند وجود غيره جمعاً بين الأحاديث <sup>(٧٥)</sup>.

(٧٠) [أخرجه مسلم (١/ ٢٥٧)].

(٧١) [أخرجه أحمد (٥/ ٤٢٣)].

(٧٢) [رواه أبو داود (١/ ١٨)].

(٧٣) [رواه البخاري (١/ ٧١)].

(٧٤) [رواه مسلم (١/ ٢٥٦)].

(٧٥) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (٥/ ٣١٤)].

حكم اغتسال الزوجين وكل منهما يرى عورة الآخر:

٢٣ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: ما هو حكم دخول المرأة وزوجها الحمام وكل منهما يرى من الآخر عورته؟

**فأجاب:** "ثبت عن رسول الله - ﷺ - أنه كان يغتسل مع أزواجه - ﷺ -، وهذا يدل على جواز نظر الزوج إلى عورة زوجته وهي كذلك، وقد أباح الله له جماعها ومباشرتها فلا غرابة في ذلك، ولا كراهة في ذلك، فإذا اغتسلا جميعاً في الحمام أو في حجرة معينة وهما مكشوفتا العورة فلا بأس بذلك. نعم، ولا حرج فيه، لكن فيما تقدم يلاحظ أن يكون الحمام ليس فيه من ينظر إلى عورتيهما، لا بد أن يكون هذا في محل خاص مستور ليس فيه إلا الزوج والزوجة، أما إذا كان هناك محل، إذا كان في محل ينظر إلى عورتهم حرم عليهما ذلك، حرم عليه وعليها جميعاً، وإنما يكون الجواز فيما إذا كانا في محل مستور عن غيرهما" (٧٦).

حكم الاغتسال بإناء تتساقط فيه قطرات من ماء غسل الجنابة:

٢٤ / سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: إذا كان إنسان يغتسل من الجنابة من إناء بقربه وقد تسقط من جسمه قطرات من الماء في ذلك الإناء الذي يغترف منه، فهل تفسد طهارته أم لا؟

**فأجاب:** "لا تفسد طهارته إذا كان الإنسان يتوضأ أو يغتسل من إناء وينزل من الماء إلى الإناء الذي يغترف منه، فإن هذا لا بأس به ولا حرج؛ لأن هذه القطرات ليست نجسة حتى تنجس الماء، وإذا لم تكن نجسة فإن الماء يبقى على طهارته والماء لا ينجس إلا

إذا تغير بنجاسة، وأما إذا تغير بغير نجاسة كما لو تغير بشيء طاهر وبقي على اسم الماء فإنه يكون طهوراً مطهراً<sup>(٧٧)</sup>.

### حكم لمس الجنب للثوب ونحوه قبل أن يغتسل:

٢٥ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: إذا وقع الجماع بين الزوج وزوجته بعد ذلك هل يجوز قبل غسلهما لمس أي شيء، وإذا حصل اللمس لأي شيء هل ينجس أم لا؟

فأجاب: "نعم يجوز للجنب قبل أن يغتسل لمس الأشياء من أثواب وأطباق وقدرور ونحوها، سواء كان رجلاً أم امرأة؛ لأنه ليس بنجس ولا يتنجس ما لمسه منها بلمسه إياه"<sup>(٧٨)</sup>.

### حكم تلوث الفراش من أثر الجماع:

٢٦ / سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: إذا جامع الرجل زوجته وتلوث الثوب والفراش من أثر الجماع فما الحكم في ذلك وهل يجب على الرجل أن يغتسل بعد كل جماع؟

فأجابت: أولاً: يجب عليه أن يغسل ما أصاب الثوب والفراش من أثر الجماع، لما في ذلك من إفرازات الفرج ورطوباته المختلطة بالمني. ثانياً: إذا كابت حشفة ذكر الرجل في فرج المرأة وجب الغسل ولو لم ينزل، ويجزئ الغسل مرة للجماع مرتين أو أكثر لزوج أو

(٧٧) [فتاوى نور على الدرب لابن عثيمين (٤ / ١١٣)].

(٧٨) [مجموع فتاوى ابن باز (٢٩ / ٩٨)].

أكثر، لما ثبت عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ -: (كان يطوف على نسائه بغسل واحد) (٧٩)، وبالله التوفيق" (٨٠).

### حكم الوضوء للجنب إذا أراد الأكل أو الشرب:

٢٧ / سنة مهجورة، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: (كَانَ - ﷺ - إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ، يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ) (٨١)، وفي لفظ عند مسلم: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنْبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، قَبْلَ أَنْ يَنَامَ) (٨٢) (٨٣).

### حكم الوضوء لمن أراد العودة لمجاعة أهله:

٢٨ / سنة مهجورة، قال رسول الله - ﷺ -: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ» (٨٤)، (٨٥).

٢٩ / سُئِلَتِ اللّٰجِنَةُ الدَّائِمَةُ للبحوث العلمية والإفتاء: قال - ﷺ -: «إِذَا أَرَادَ

أَحَدُكُمْ أَنْ يَعُودَ إِلَى أَهْلِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ» هل هذا الحكم مختص بالذكر أم للمرأة أيضا؟

فأجابت: "الوضوء مشروع عند إرادة معاودة الجماع في حق الرجل؛ لأنه هو الذي أمر بذلك دون المرأة" (٨٦).

(٧٩) [رواه مسلم (١ / ٢٤٩)].

(٨٠) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (٥ / ٢٩٣)].

(٨١) [أخرجه البخاري (١ / ٦٥)].

(٨٢) [رواه مسلم (١ / ٢٤٨)].

(٨٣) [الوصية ببعض السنن شبه المنسية (٣٧)].

(٨٤) [رواه مسلم (١ / ٢٤٨)].

(٨٥) [الوصية ببعض السنن شبه المنسية (٣٨)].

(٨٦) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (١٩ / ٣٥٠)].

حكم الاغتسال من الجنابة بنية النظافة:

٣٠/ سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: رجل اغتسل من الجنابة، واغتسل بقصد النظافة، فهل ذلك يغنيه عن الوضوء للصلاة؟ أم لابد من الاغتسال الكامل للبدن؟

فأجاب: " أما من اغتسل من أجل الجنابة فإنه يجزؤه عن الوضوء؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ <sup>(٨٧)</sup>، ولم يذكر الله تعالى وضوء، وأما الاغتسال للتبرّد فإنه لا يجزئ عن الوضوء؛ لأنّ الاغتسال للتبرّد ليس عن حدث فلا يكون مجزئاً، بل لابد أن يتوضأ بعد أن ينتهي من الاغتسال للتبرّد" <sup>(٨٨)</sup>.

---

(٨٧) [سورة المائدة: ٦].

(٨٨) [فتاوى نور على الدرب - لابن عثيمين (١٢٠ / ٢١)].

## (فتاوى في أحكام وآداب الجماع)

آداب وحدود الجماع:

٣١/ سُئِلَت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: الجماع بين الرجل وزوجته ما آدابه وحدوده، وما هو مكروه وما هو محرم، وأفضله وخلافه؟

فأجابت: "قال رسول الله - ﷺ -: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَقَضَى بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ» (٨٩)، ويحرم عليه أن يجامعها في الحيض والنفاس، ويحرم أيضا أن يجامعها في دبرها، ونوصيك بأن تقرأ ما ذكره العلامة ابن القيم في كتابه (زاد المعاد) (٩٠) في الموضوع، وستجد ما سألت عنه إن شاء الله" (٩١).

حكم قول دعاء الجماع للمرأة:

٣٢/ سُئِلَت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: قول: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقتنا، هل تقوله المرأة أم لا؟ على وجه أن يكون سنة في حقها:

فأجابت: "هذا الدعاء مشروع في حق الرجل إذا أراد أن يأتي أهله؛ لحديث ابن عباس - رضي الله عنهما -: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ

(٨٩) [رواه البخاري (١/ ٤٠)].

(٩٠) [زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ٢٢٨)].

(٩١) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (١٩/ ٣٥٥)].

وَجَنَّبَ الشَّيْطَانُ مَا رَزَقْتَنَا، فَقُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ»<sup>(٩٢)</sup>، لكن لو دعت به فلا بأس؛ لأن الأصل عدم الخصوصية<sup>(٩٣)</sup>.

### الضابط في حدود استمتاع الرجل بزوجه:

٣٣/ سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: ما الضابط في حدود استمتاع الرجل بزوجه في جميع بدنها؟

فأجاب: "الضابط ألا يأتيها في دبرها، ولا يأتيها في القبل في حال الحيض أو النفاس، هذا هو الضابط؛ لأن الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - قال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾<sup>(٩٤)</sup> إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ<sup>(٩٥)</sup>.

### حكم الجماع في الدبر:

٣٤/ سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ما الحكم الشرعي فيمن أتى زوجته ونكحها من الدبر من غير أن يعلم؟

فأجابت: "يحرم على الرجل أن يوطأ زوجته في دبرها، ومن حصل منه ذلك وهو لا يعلم لأمر ما فهو معذور معفو عنه إذا كف حينما تبين له، والدليل على تحريم وطء الزوجة في دبرها ما رواه أحمد والبخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله: «أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أُتِيَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ دُبْرِهَا، فِي قُبْلِهَا، ثُمَّ حَمَلَتْ، كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ، قَالَ: فَأَنْزَلَتْ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾<sup>(٩٦)</sup>»، فكذب الله اليهود، وبين بالآية: أنه يجوز

(٩٢) [رواه البخاري (١/ ٤٠)].

(٩٣) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (١٩/ ٣٥٦)].

(٩٤) [سورة المؤمنون: ٥].

(٩٥) [لقاء الباب المفتوح (٣١/ ٢٥)].

(٩٦) [سورة البقرة: ٢٢٣].

للرجل أن يأتي زوجته على أي كيفية شاء، مستلقية على ظهرها أو مكبة على وجهها مادام وطؤه إياها في قبلها، بدليل فهم الصحابة ذلك وهم عرب، وتسمية الله النساء حرثا ترجى منه الذرية، ولا ترجى الذرية من الوطء في الدبر. وما ذكر في سبب النزول من ذكر الحمل ومجيء الولد أحول، والحمل والولد لا يكون من الوطء في الدبر أصلا، لا أحول ولا غير أحول، وردت أحاديث كثيرة في النهي عن وطء الرجل زوجته في الدبر، منها ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، قال: قال رسول الله - ﷺ -: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا» (٩٧)» (٩٨).

### حكم رفض الزوجة معاشره زوجها:

٣٥ / سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: هل يحق للمرأة أن ترفض طاعة زوجها إذا أراد منها الفراش، وما حكم ذلك إذا كان رفضها عنادا فقط؟

فأجابت: "ليس للزوجة أن ترفض طاعة زوجها إذا أراد منها الفراش إلا لعذر مقبول شرعا؛ كالحيض مثلا، وفي (الصحيحين) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال: «إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَرْجِعَ» (٩٩)» (١٠٠).

(٩٧) [رواه أحمد (١٥٧ / ١٦)].

(٩٨) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (٢٨٢ / ١٩)].

(٩٩) [رواه البخاري (٣٠ / ٧)].

(١٠٠) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (٢٢١ / ١٩)].



### حكم تعذر الزوجة عن معاشرة زوجها لانشغالها بالأعمال الصالحة:

٣٦/ سُئِلَت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: هل للزوجة إذا طلبها زوجها للفراش أن تقدم أي عذر، وتقول بأنها تقوم بالصلاة في الليل والتسبيح، وتقول: أنا أصلي طول الليل وأسبح، فهل هذا عذر؟

فأجابت: "ليس هذا عذراً؛ لأن حق الزوج واجب، أما الصلاة بالليل تطوعاً، والتسبيح فهو سنة، والواجب مقدم على المسنون؛ لحديث: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: « إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ، هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ » (١٠١)، وفي رواية: « حَتَّى تَرْجِعَ » (١٠٢). وبالله التوفيق" (١٠٣).

### حكم العزل:

٣٧/ سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: هل إراقة المني خارج فرج المرأة بالنسبة للرجل المتزوج حرام، وخاصة في حالة الحيض أو الولادة، أفيدونا أفادكم الله؟

فأجاب: "إراقة المني خارج الفرج إذا كان لمصلحة فلا بأس بذلك، وهذا يسمى العزل، وقد ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم أنهم كانوا يعزلون، وقد أقرهم النبي عليه الصلاة والسلام، فإذا دعت الحاجة إلى العزل بأن يريق منيه خارج الفرج، إما لكونه لا يرغب في الحمل ذلك الوقت، أو لما ذكره السائل من كونه محرم عليه الجماع، فيضع ذكره حول فرجها ويريق المني خارج ولا يجامع، فلا بأس بذلك؛ لأن المحرم هو الجماع.

(١٠١) [رواه مسلم (٢/ ١٠٥٩)].

(١٠٢) [رواه البخاري (٧/ ٣٠)].

(١٠٣) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (١٩/ ٢٤١)].

فالمقصود أن السنة في حق الزوج إذا كانت المرأة حائض أو نفساء أن يباشرها من وراء الإزار أو من وراء السراويل ونحو ذلك، لكن لو باشرها من داخل الإزار ومن داخل السراويل فلا حرج في هذا، لكن ليس له أن يجامع بل يحرم عليه الجماع، سواء أنزل أم لم ينزل يجب أن يبتعد عن الجماع، أما كونه يضع ذكره على فخذه أو قرب فرجها ولكن لا يولجه حتى ينزل فلا حرج في ذلك، ولكن الأفضل له والأولى والأحوط أن يبتعد عن هذا؛ لئلا يدفعه الشيطان إلى الجماع المحرم، ولهذا أمر النبي ﷺ - النساء أن يأتزن عند إرادته المباشرة عليه الصلاة والسلام، هذا هو الأفضل وهذا هو الأحوط" (١٠٤).

### حكم نظر المرأة إلى كامل بدن زوجها والعكس:

٣٨ / سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: هل يجوز شرعاً أن تنظر المرأة إلى جميع بدن زوجها وأن ينظر هو إليها بنية الاستمتاع بالحلال؟

فأجاب: "يجوز للمرأة أن تنظر إلى جميع بدن زوجها ويجوز للزوج أن ينظر إلى جميع بدن زوجته دون تفصيل لقوله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ (٢١) إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٢٠﴾ فَمَنْ أَبْغَى وِرْلَهُ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿٢١﴾" (١٠٥) (١٠٦).

(١٠٤) [فتاوى نور على الدرب لابن باز (٢١ / ٣٨٦)].

(١٠٥) [سورة المعارج: ٣١].

(١٠٦) [فتاوى إسلامية (٣ / ٢٢٦)].

## (أحكام في الحيض والنفاس والطلاق)

كيفية الغسل من الحيض والجنابة:

٣٩ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: امرأة تسأل عن كيفية الغسل من الحيض ومن الجنابة بواسطة وسائل الغسل الحديثة، كالدش والصنبور وغيرها؟

فأجاب: "أولاً: المرأة تستنجي من حيضها ونفاسها، ويستنجي الرجل الجنب والمرأة الجنب، ويغسل كل منهما ما حول الفرج من آثار الدم أو غيره، ثم يتوضأ كل منهما وضوءه للصلاة الحائض، والنفساء، والجنب، يتوضأ وضوء الصلاة، ثم بعد ذلك يفيض الماء على رأسه ثلاث مرات، ثم على بدنه على الشق الأيمن، ثم الأيسر، ثم يكمل الغسل، هذه هي السنة، وهذا هو الأفضل. وإن صب الماء على بدنه مرة واحدة كفى وأجزأ ذلك في الغسل من الجنابة والحيض والنفاس ويستحب للمرأة في غسل الحيض والنفاس أن تغتسل بماء وسدر، هذا هو الأفضل. أما الجنب فلا يحتاج للسدر، والماء يكفي، سواء كان اغتساله من الصنبور أو من الدش، أو بالغرف من الحوض، أو من إناء، أو غير ذلك، كله جائز والحمد لله" (١٠٧).

حكم قراءة الجنب والحائض والنفساء للقرآن:

٤٠ / سئل فضيلة الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: نحن الطالبات في كلية البنات علينا مقرر حفظ جزء من القرآن، فأحيانا يأتي موعد الاختبارات مع موعد العادة الشهرية، فهل يصح لنا كتابة السورة على ورقة وحفظها أم لا؟

فأجاب: يجوز للحائض والنفساء قراءة القرآن في أصح قولي العلماء؛ لعدم ثبوت ما يدل على النهي عن ذلك، لكن بدون مس المصحف، ولهما أن يمسكاه بچائل كثوب

طاهر وشبهه، وهكذا الورقة التي كتب فيها القرآن عند الحاجة إلى ذلك. أما الجنب فلا يقرأ القرآن حتى يغتسل؛ لأنه ورد فيه حديث صحيح يدل على المنع، ولا يجوز قياس الحائض والنفساء على الجنب؛ لأن مدتهما تطول، بخلاف الجنب فإنه يتيسر له الغسل في كل وقت من حين يفرغ من موجب الجنابة" (١٠٨).

### حكم وطء الزوجة بعد نفاسها، ومدة النفاس:

٤١ / سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: إذا طهرت النفساء قبل تمام الأربعين فهل يجامعها زوجها؟ وإذا عاودها الدم بعد الأربعين. فما الحكم؟

فأجاب: "النفساء لا يجوز لزوجها أن يجامعها، فإذا طهرت في أثناء الأربعين، فإنه يجب عليها أن تصلي، وصلاتها صحيحة، ويجوز لزوجها أن يجامعها في هذه الحال، فما دام الأذى موجوداً وهو الدم، فإنه لا يجوز الجماع، فإذا طهرت منه جاز الجماع، وكما أنه يجب عليها أن تصلي، ولها أن تفعل كل ما يمتنع عليها في النفاس إذا طهرت في أثناء الأربعين، فكذلك الجماع يجوز لزوجها، إلا أنه ينبغي أن يصبر لئلا يعود عليها الدم بسبب الجماع، حتى تتم الأربعين، ولكن لو جامعها قبل ذلك فلا حرج عليها. وإذا رأت الدم بعد الأربعين وبعد أن طهرت، فإنه يعتبر دم حيض، وليس دم نفاس، ودم الحيض معلوم للنساء فمتى أحست به فهو دم حيض، فإن استمر معها وصار لا ينقطع عنها إلا يسيراً من الدهر، فإنها تكون مستحاضة، وحينئذ ترجع إلى عاداتها في الحيض، فتجلس وما زاد عن العادة فإنها تغتسل وتصلي" (١٠٩).

٤٢ / سئل الشيخ محمد فركوس - حفظه الله -: أنا شابٌ متزوّجٌ، وقد رُزِقْتُ - والله الحمد - بولدٍ، ولكنّ ما يُحَيِّرُنِي أَنَّ زوجتي مكثت في نفاسها ما يُقْرَبُ مِنْ سِتِّينَ يوماً

(١٠٨) [مجموع فتاوى ابن باز (١٠ / ٢٠٨)].

(١٠٩) [مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١١ / ٢٩٠)].

ثُمَّ طَهَّرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، لَكِنَّ عَادَ إِلَيْهَا الدَّمُّ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، وَعِنْدَ اسْتِشَارَةِ الطَّبِيبَةِ الْمُخْتَصَّةِ قَالَتْ: "إِنَّ هَذَا الدَّمَّ لَيْسَ بِدَمِ نَفَاسٍ وَلَا حَيْضٍ، وَإِنَّمَا هُوَ دَمٌ يَخْرُجُ مِنْ جَزَاءِ تَنَاوُلِ حَبُوبِ مَنَعِ الْحَمْلِ؛ فَهَلْ يَحِلُّ لِي جَمَاعُهَا؟ وَجَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرًا:"

**فَأَجَابَ:** "الأصلُ أنَّ أَقْصَى مُدَّةِ النَفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: (كَانَتِ النِّفَاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - تَقَعْدُ بَعْدَ نَفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا) (١١٠)؛ فَإِنَّمَا تَطْهَرُ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ وَلَوْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُّ؛ فَتُعَدُّ مُسْتَحَاضَةً عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُّ وَعَادَ إِلَيْهَا فَالأَصْلُ فِي الدَّمَاءِ الْحَيْضُ.

لَكِنَّ إِذَا أَخْبَرَتْ طَبِيبَةٌ مُخْتَصَّةٌ أَنَّ هَذَا الدَّمَّ لَيْسَ حَيْضًا وَلَا نَفَاسًا، وَإِنَّمَا هُوَ دَمٌ عِلَّةٌ تُخَدِّثُهُ حَبُوبُ مَنَعِ الْحَمْلِ، فَإِنْ تُؤَكِّدُ مِنْ ذَلِكَ فَالْمَرْأَةُ مَعْدُودَةٌ مِنَ الطَّاهِرَاتِ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُجَامِعَهَا وَلَوْ مَعَ خُرُوجِ دَمِ الْعِلَّةِ بِسَبَبِ حَبُوبِ مَنَعِ الْحَمْلِ.

غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَطْمَئِنَّ وَارْتَابَ فِي الْأَمْرِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَدَعَ جَمَاعَهَا إِلَى أَنْ تَصْفُوَ مِنْ دَمِهَا؛ عَمَلًا بِقَوْلِهِ - ﷺ -: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ» (١١١)، وَلِقَوْلِهِ - ﷺ -: «فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ» (١١٢)، وَفِي كُلِّ الْأَحْوَالِ لَهُ أَنْ يُبَاشِرَهَا بِغَيْرِ جَمَاعٍ، وَيُعَامِلُهَا مُعَامَلَةَ الْحَائِضِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ دَرءًا لِلشُّبُهَةِ وَعَمَلًا بِالْحَيْطَةِ. وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى (١١٣).

(١١٠) [رواه أحمد (٤٤ / ١٨٦)].

(١١١) [رواه الترمذي (٤ / ٦٦٨)].

(١١٢) [رواه مسلم (٣ / ١٢١٩)].

(١١٣) [فتاوى الطهارة - الحيض والنفس في المترددة بين دم النفس والحيض والعلة للشيخ فركوس (٧٦٠)].

حكم وطء الحائض:

٤٣ / سئل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رَحِمَهُ اللهُ -: ما حكم وطء الرجل لزوجته وهي حائض؟

فأجاب: "وطء الرجل امرأته وهي حائض حرام بنص الكتاب والسنة قال الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾<sup>(١١٤)</sup>، والمراد المنع من وطئها في الحيض وهو موضع الحيض وهو الفرج. فإذا تجرأ ووطئها فعليه التوبة وأن لا يعود لمثلها. وعليه الكفارة وهي دينار أو نصف دينار على التخيير لحديث ابن عباس مرفوعاً في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ»<sup>(١١٥)</sup>، والمراد بالدينار: مثقال من الذهب. فإن لم يجده فيكفي قيمته من الفضة"<sup>(١١٦)</sup>.

حكم وطء الرجل زوجته في آخر حيضها:

٤٤ / سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: إذا طلب الزوج زوجته في آخر العادة الشهرية فهل توافق على ذلك؟

فأجاب: "هذا السؤال يدل على أن المرأة عارفة أن المرأة إذا كانت عليها العادة الشهرية أنه لا يجوز لزوجها أن يجامعها وهذا أمر معلوم لقوله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾<sup>(١١٧)</sup>، وقد أجمع العلماء على

(١١٤) [سورة البقرة: ٢٢٢].

(١١٥) [مسند أحمد (٣/ ٤٧٣)].

(١١٦) [فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (٢/ ٩٨)].

(١١٧) [سورة البقرة: ٢٢٢].

أنه يحرم على الزوج أن يجامع زوجته في حال الحيض ويجب على الزوجة أن تمتنع زوجها من ذلك وأن تخالفه ولا توافقه في طلبه لأن ذلك محرم ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وأما الاستمتاع بالزوجة إذا كان عليها العذر في غير جماع فإنه لا بأس به، كما لو استمتع بها خارج الفرج، ولكن إن حصل إنزال وجب الغسل، وإن لم يحصل إنزال فلا غسل، وإذا أنزل الرجل دون المرأة وجب على الرجل ولم يجب على المرأة، وإذا أنزلت دون الرجل وجب عليها الغسل دون الرجل، وإذا أنزل كل من المرأة والرجل وجب عليهما جميعاً لأن الغسل يجب إما بالإنزال بأي سبب يكون وإما بالجماع أي بالإيلاج في الفرج وإن لم يحصل إنزال، وهذه المسألة - أعني وجوب الغسل بالجماع إذا لم ينزل - هذه مسألة كثير من الناس يجهلها، وبهذه المناسبة أقول: إن المرأة إذا كان عليها غسل من جنابة فإنه يجب عليها أن تغسل جميع بدنها وشعرها وما تحت الشعر ولا تترك شيئاً من ذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾<sup>(١١٨)</sup>، ولم يخص شيئاً من البدن دون شيء، فيجب على المرأة أن تغسل جميع بدنها، وإذا كان على الإنسان لزقة على جرح أو على فتق في الأضلاع أو غيرها فإنه يمسحه بالماء ويكفي ذلك عن غسله ولا يحتاج إلى التيمم لأن مسحه يقوم مقام غسله في هذه الحال<sup>(١١٩)</sup>.

### حكم وطء الزوجة بعد الولادة إذا لم ينزل منها دم:

٤٥ / سُئِلَتِ اللّجَنَةُ الدّائِمَةُ للبحوث العلميّة والإفتاء: إذا وضعت الحامل ولم

يخرج دم فهل يحل لزوجها أن يجامعها وهل تصلي ونصوم أم لا؟

(١١٨) [سورة المائدة: ٦].

(١١٩) [مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١١ / ٢٠٥)].

**فأجابت:** "إذا وضعت الحامل ولم يخرج دم وجب عليها الغسل والصلاة والصوم، ولزوجه أن يجامعها بعد الغسل، لأن الغالب في الولادة خروج دم ولو قليل مع المولود أو عقبه" (١٢٠).

### حكم من حاضت بعد دخول وقت الصلاة:

**٤٦ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -:** هل يجب قضاء الصلاة إذا حاضت المرأة وقت دخول الصلاة أو بعد دخوله بفترة؟

**فأجاب:** "الصواب ليس عليها القضاء، أما قبل الدخول فلا قضاء، يعني ما أدركت الوقت، وأما بعد الدخول فلا حرج عليها ولا تفريط، فلا قضاء عليها، ولكن إذا طهرت في الوقت تقضي الصلاة التي طهرت في وقتها، طهرت في وقت الظهر تصلي الظهر والعصر، طهرت في وقت المغرب والعشاء تصلي المغرب والعشاء، طهرت في وقت الفجر تصلي الفجر، أما لو جاءها حيض بعد الزوال فإنها لا تقضي الظهر، وكذلك لو جاءها الحيض بعد أذان الفجر أو بعد طلوع الفجر لا يلزمها بعد الظهر قضاء صلاة الفجر، وبعض أهل العلم قالوا: عليها أن تقضي هذا الوقت، ولكن ليس عليه دليل، وإن قضت فلا بأس إن قضته فلا حرج." (١٢١).

### حكم غسل الشعر للمرأة الحائض:

**٤٧ / سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -:** هل عندما تحيض المرأة يجوز أن تغتسل أو تغسل شعرها؛ لأنها لا تتحمل القذارة في هذه المدة؟

(١٢٠) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (٥ / ٤٢٠)].

(١٢١) [فتاوى نور على الدرب لابن باز (٧ / ٢٠٥)].



**فأجاب:** "نعم، يجوز لها أن تتنظف؛ أن تغسل جسمها وشعرها وما أشبه ذلك، بل إذا أصابتها جنابة فإنه يسن لها أن تغتسل وإن كانت لا تستفيد من هذا الغسل شيئاً؛ لأنها لا يمكن أن تصلي وعليها حيض، لكن من أجل إزالة أثر الجنابة عنها، فأخشى أن يفهم أحدٌ من ذلك أن الحائض يجوز مجامعتها، وهذا الفهم غير وارد؛ لأن الجنابة قد تأتي المرأة من احتلام، والمرأة إذا احتلمت ورأت الماء وجب عليها أن تغتسل كما يجب على الرجل كذلك، وأيضاً ربما يكون قد جامعها زوجها قبل أن ترى الحيض ثم يأتيها الحيض قبل أن تغتسل من هذه الجنابة، فحينئذٍ نقول لها: اغتسلي من هذه الجنابة ولو كان عليك الحيض كذلك ربما يستمتع الزوج بها حال الحيض بدون وطء؛ أي بدون الجماع، فإن استمتع الرجل بزوجه حال الحيض فيما سوى الفرج جائز، فهي في هذه الحال ربما تنزل مع الشهوة، ويكون الغسل واجباً عليها، فنقول لها: ينبغي أن تغتسل قبل أن تطهر من الحيض إزالةً لهذه الجنابة" (١٢٢).

### صفة التيمم للغسل من الحيض أو الجنابة:

**٤٨ / سئل فضيلة الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -:** هل التيمم بنية الغسل من الدورة الشهرية أو من الجنابة هل هو مثل تيمم الوضوء، وإذا كانت هناك زيادات وإيضاحات أرجو بيانها مأجورين؟

**فأجاب:** التيمم لا يختلف فيه الحدث الأصغر والأكبر؛ فالتيمم عن الجنابة أو عن غسل الحيض كالتيمم عن البول والغائط والريح. دليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ (١٢٣)، وهذا

(١٢٢) [فتاوى نور على الدرب لابن عثيمين (١٢٣ / ٣١)].

(١٢٣) [سورة المائدة: ٦].

من القرآن، ومن السنة حديث عمار بن ياسر - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعثه في حاجة فأجنب، فلم يجد الماء، قال: فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة، ثم أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم -، فذكرت له ذلك فقال: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا» <sup>(١٢٤)</sup>، وضرب بيده الأرض مرة واحدة ثم مسح وجهه وكفيه ظاهرهما وباطنهما. فالتيمم عن الجنابة وعن غسل الحيض كالتييمم عن الحدث الأصغر.

والقول الراجح من أقوال العلماء أن التيمم رافع للحدث ما دام لم يجد الماء أو يُشفى من المرض الذي تيمم من أجله وعلى هذا فإذا تيمم الإنسان لصلاة الفجر وبقي على طهارته لم ينقضها ببول أو غائط أو ريح أو غيرها مما ينقض الوضوء حتى جاء وقت الظهر فإنه يصلي الظهر بتيممه للفجر، وكذلك لو استمر إلى العصر صلى العصر، وإذا تيمم الإنسان لصلاة نافلة صلى به فريضة، كما لو تيمم لصلاة الضحى وبقي على طهارته إلى أن جاء وقت الظهر وصلى الظهر بالتيمم الذي تيممه من أجل صلاة الضحى فإن صلاته الظهر صحيحة؛ لأن حكم التيمم حكم طهارة الماء سواء بسواء، ما لم يجد الماء أو يشفى من مرضه إن كان تيممه من أجل مرض، وإذا أصابته جنابة فتييمم لها ثم انتقض وضوؤه وأراد الصلاة فإنه لا يعيد التيمم عن الجنابة وإنما يتيمم للحدث الأصغر، لأن الجنابة ارتفعت بالتيمم الأول، لكن إذا وجد الماء فإن عليه أن يغتسل؛ لأن رفع التيمم للحدث رفع موقت، ويدل لذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم، فرأى رجلاً منعزلاً لم يصل في القوم، فسأله فقال: يا رسول الله، أصابني جنابة ولا ماء فقال: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ» <sup>(١٢٥)</sup>، وكان حينئذ لا ماء، ثم أتى الماء فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يغتسل. فدل ذلك على أن التيمم يرفع الجنابة، لكنه رفع موقت، إذا وجد الماء وجب عليه أن يغتسل، ويدل

(١٢٤) [رواه مسلم (١/ ٢٨٠)].

(١٢٥) [رواه البخاري (١/ ٧٦)].

لذلك أيضاً أن النبي - ﷺ - قال: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَتْ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ» (١٢٦) (١٢٧).

### حكم من حلف بالطلاق ونسيه:

٤٩ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: حلف بالطلاق أن لا يذهب إلى محل كذا، وحلف بقوله هي علي طالق ثلاث مرات، وهو لم يقصد بهذا الطلاق بل قصد أن يمنع نفسه عن هذا المحل، وللأسف لقد جهل الأمر ولم تمض مدة قصيرة حتى ذهب إلى نفس المحل فحينئذ لم يكن ناسياً، وإنما ذاكراً وإنما تجاهل الأمر فقط فما حكم ذلك؟

فأجاب: "إذا طلق الإنسان على شيء يفعله أو شيء لا يفعله فهذا فيه تفصيل، إذا قال عليه الطلاق لا يزور فلان، ولا يدخل بيت فلان، وعليه الطلاق أن لا يأكل ذبيحة فلان، وعليه الطلاق أن تأكل ذبيحتي يا فلان، وأن تبقى حتى تأكل ذبيحتي أو عليه الطلاق ما يكلم فلان، أو ما يسافر إلى كذا، كل هذه الأمور تقع من الناس ففيه تفصيل: إن كان أراد إيقاع الطلاق إذا فعل هذا الشيء، أو ما فعل هذا الشيء يقع عليه الطلاق أنه يسافر ونيته أنه إذا ما سافر تطلق امرأته فهو على نيته، أو قال عليه الطلاق أنك تأكل الذبيحة ونيته أنه إن ما أكلها أنها تطلق فهو على نيته. أما إن كان أراد التأكيد على الموضوع ولا أراد فراقها ولا خطر بباله فراقها ولكن أراد التأكيد، أراد على هذا أن يأكل ضيافته وهو ليس قصده فراق أهله، ولكن يريد منه أن يأكل الضيافة إذا سمع الطلاق لعله يخضع لعله يجلس فيأكل الضيافة، فهذا حكمه حكم كفارة يمين، حكمه حكم اليمين وعليه كفارتها ولا يقع الطلاق.

(١٢٦) [رواه أبو داود (١ / ٩١)].

(١٢٧) [فتاوى نور على الدرب لابن عثيمين (٨ / ١٢١)].

وهكذا إذا قال عليه الطلاق أنه ما يزور بيت فلان، أو ما يدخل بيت فلان، ثم فعل ذلك وقصده منع نفسه من هذا الشيء ليس قصده فراق أهله، ولكن أراد أن يمنع نفسه من هذا الشيء وأكد عليها، فهذا يكون له حكم اليمين؛ عليه كفارة يمين إطعام عشرة فقراء، كل فقير له نصف صاع من قوت البلد ويكفي ذلك، أو يكسوهم كسوة قميص لكل واحد أو يعطي لكل واحد إزاراً ورداء هذه الكسوة مما يجزي في الصلاة، هذا جواب هذه المسائل المتعددة الكثيرة إن أراد إيقاع الطلاق وقع الطلاق، وإن كان ما أراد ذلك وإنما أراد منع نفسه أو حثها على الشيء الذي يريده، منع نفسه أنه عليه الطلاق أنه ما يسافر ما يكلم فلان، هذا قصده منع نفسه من السفر والكلام، أو أراد حثها عليه عليه الطلاق أنه يصوم يوم الإثنين والخميس، عليه الطلاق أنه يذبح ذبيحة لفلان فهذا قصده حث نفسه على الشيء فهذا حكمه حكم اليمين أيضاً، إذا كان ما قصد إلا حث نفسه وإلزامها بهذا الشيء" (١٢٨).

### حكم من يقول لزوجته إن فعلت كذا فأنت طالق:

٥٠ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: ما حكم مَنْ قال لامرأته: إن تكلمت في موضوع كذا فأنت طالق، أو: إن خرجتِ فأنت طالق، وخالفت، وكان قصده منعها عن الفعل، ولم تكن عنده نية الطلاق، ولكن كان مجرد ضغطٍ عليها فقط؟

فأجاب: "إذا كان قصده المنع والضَّغَط وليس قصده الطلاق فهو كفَّارة يمين، فإن قال: إن تكلمتِ فأنت طالق، أو: إن خرجتِ من البيت فأنت طالق، أو: إن ضربتِ أولادي فأنت طالق، وقصد منعها؛ فهو كفَّارة يمين فقط، ولا يقع الطلاق" (١٢٩).

(١٢٨) [فتاوى الجامع الكبير (١١٨٠)].

(١٢٩) [فتاوى الجامع الكبير (١٩٦٣٥)].

## (أحكام في الملامسة والمداعبة)

حكم مس المرأة، وأثره على الطهارة:

٥١/ سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: هل مس المرأة ينقض الوضوء؟

فأجاب: "الصحيح أن مس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً، إلا إذا خرج منه شيء، ودليل هذا ما صح عن النبي - ﷺ - أنه قبل بعض نساءه وخرج إلى الصلاة ولم يتوضأ، ولأن الأصل. عدم النقض حتى يقوم دليل صريح صحيح على النقض، ولأن الرجل أتم طهارته بمقتضى دليل شرعي، فإنه لا يمكن رفعه إلا بدليل شرعي، فإن قيل: قد قال الله - عز وجل - في كتابه أو لامستم النساء، أن المراد باللامسة في الآية الجماع، كما صح ذلك عن ابن عباس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -، ثم إن هناك دليلاً من تقسيم الآية الكريمة، تقسيم للطهارة إلى أصلية، وبدلية، وتقسيم للطهارة إلى كبرى، وصغرى. وتقسيم لأسباب الطهارة الكبرى، والصغرى. قال الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، فهذه طهارة بالماء أصلية صغرى. ثم قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾، فهذه طهارة بالماء أصلية كبرى. ثم قال: ﴿كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾، فقلوه: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ هذا البدل. وقوله: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ هذا بيان سبب الصغرى. وقوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ هذا بيان سبب الكبرى ولو حملناه على المس الذي هو الجنس باليد، لكانت الآية الكريمة ذكر الله فيها سببين للطهارة الصغرى، وسكت عن سبب الطهارة الكبرى، مع أنه قال ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ وهذا خلاف البلاغة القرآنية، وعليه فتكون الآية دالة على أن المراد بقوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ أي جامعتم النساء لتكون الآية مشتملة على السببين الموجبين

للطهارة، السبب الأكبر والسبب الأصغر، والطهارتين الصغرى في الأعضاء الأربعة، والكبرى في جميع البدن، والبدل الذي هو طهارة التيمم في عضوين فقط لأنه يتساوى فيها الطهارة الصغرى والكبرى وعلى هذا فالقول الراجح: أن مس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً سواء بشهوة أو بغير شهوة إلا أن يخرج منه شيء، فإن خرج منه شيء وجب عليه الغسل إن كان الخارج منياً، ووجب عليه غسل الذكر والأنثيين مع الوضوء إن كان الخارج مذيّاً<sup>(١٣٠)</sup>.

### حكم الغسل بالمداعبة أو التقبيل:

٥٢ / سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: هل يجب الغسل بالمداعبة أو

التقبيل؟

فأجاب: "لا يجب على الرجل ولا على المرأة غسل بمجرد الاستمتاع بالمداعبة أو التقبيل إلا إذا حصل إنزال المني فإنه يجب الغسل على الجميع إذا كان المني قد خرج من الجميع، فإن خرج من أحدهما فقط وجب عليه الغسل وحده، هذا إذا كان الأمر مجرد مداعبة أو تقبيل أو ضم، أما إذا كان جماعاً فإن الجماع يجب فيه الغسل على كل حال، على الرجل وعلى المرأة حتى وإن لم يحصل إنزال لقول النبي - ﷺ - فيما رواه أبو هريرة: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجِبَ الْغَسْلُ»<sup>(١٣١)</sup>، وفي لفظ لمسلم: «وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ»<sup>(١٣٢)</sup>، وهذه المسألة قد تخفى على كثير من النساء، تظن المرأة بل وربما يظن الرجل أن الجماع إذا لم يكن إنزال فلا غسل فيه، وهذا جهل عظيم، فالجماع يجب

(١٣٠) [مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١١ / ١٤٢)].

(١٣١) [رواه البخاري (١ / ٦٦)].

(١٣٢) [رواه مسلم (١ / ٢٧١)].

فيه الغسل على كل حال، ما عدا الجماع من الاستمتاع إلا يجب فيه الغسل إلا إذا حصل الإنزال" (١٣٣).

### أحكام الرطوبة بعد الملامسة والملاعبة:

٥٣/ سُئِلَت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: حينما يكون بينه وبين زوجته ملاعبة أو تقبيل أو لمس بشهوة فإنه يجد في سرواله رطوبة من ذكره بعد انتشاره ثم ارتخائه ويسأل عن الآثار المترتبة على ذلك من حيث الطهارة وصحة الصوم من عدمه؟

فأجابوا: "لم يذكر السائل في سؤاله أنه يحس بالمني يخرج من أثر ملاعبة زوجته وإنما ذكر أنه يجد رطوبة في سرواله فيظهر والله أعلم أن ما وجدته مذي وليس منيا، والمذي نجس يوجب غسل الذكر والأنثيين، ونضح ما أصاب الثوب من ذلك، ويتعين على صاحبه الوضوء الشرعي بعد غسل الذكر والأنثيين ولا يفسد به الصوم على الصحيح من أقوال أهل العلم، ولا يجب به غسل، أما إن كان الخارج منيا فيجب الغسل ويفسد الصوم به وهو طاهر إلا أنه مستقذر ويشترع غسل البقعة التي يصيبها من الثوب أو السروال ويشترع للصائم أن يحتاط لصومه بترك ما يثير شهوته من ملاعبة ونحوها" (١٣٤).

### حكم إفرازات المرأة بعد غسلها من الجماع:

٥٤/ سئل الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رَحِمَهُ اللهُ -: ما حكم إفرازات المرأة بعد الجماع بعد أن تغتسل بحيث أنها في بعض الأحيان أن صلاتها بعد الجماع وبعد أن تغتسل يخرج منها بقية سوائل الجماع فهل عليها إعادة الغسل والوضوء جزاكم الله خيرا؟

(١٣٣) [مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١١ / ١٥٧)].

(١٣٤) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (٥ / ٢٦٠)].

فأجاب: "شيء عليها في ذلك مطلقاً" (١٣٥).

### أحكام في الملامسة:

٥٥ / سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: تزوجت منذ عدة شهور من بنت عمي ومن فرط حبنا لبعض اعتدنا على النوم أحياناً كثيرة في أحضان بعضنا بدون ملابس، لذا أحب أن أسأل في أي حالة من الأحوال الآتية التي لا يقع فيها إيلاج تكون صلاة الصبح صحيحة بدون غسل، ١ - عدم تلامس عضوي التناسل، ٢ - تلامس عضوي التناسل فقط، ٣ - تلامس عضوي التناسل ونزل المذي فقط من طرف واحد أو الطرفان معاً؟ أرجو من فضيلتكم التكرم بإفادتنا بالحلول الوافية لهذه التساؤلات آنفة الذكر مع فائق شكري وتقديري لكم والله يحفظكم:

فأجابت: "إذا كان الواقع كما ذكرت ففي الحالة الأولى لا يجب الغسل. وفي الحالة الثانية لا يجب الغسل أيضاً إذا لم يحصل إيلاج تغيب به حشفة الذكر في الفرج وإلا وجب الغسل. والحكم في الحالة الثالثة كالحكم في الحالة الثانية إلا أنه يجب فيها على الرجل غسل الذكر والأنثيين من أجل نزول المذي، ويجب على المرأة غسل قبلها - فرجها - كذلك إذا نزل منها المذي" (١٣٦).

### حكم المداعبة دون الإيلاج:

٥٦ / سئل فضيلة الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: عن الرجل يجلس بين شعبها الأربع ويمس الختان من غير مجاوزة، ثم ينزل خارج الفرج فهل عليهما غسل؟

(١٣٥) [فتاوى جدة (٢٥)].

(١٣٦) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (٥ / ٣٠٨)].



**فأجاب:** "الرجل عليه الغسل، لأنه أنزل، وأما المرأة فليس عليها غسل، لأنه من شرط وجوب الغسل الإيلاج، ومن المعلوم أن موضع الختان فوق الحشفة مما يلي قصبة الذكر، فإذا كان كذلك فلا يمس موضع ختان المرأة إلا بعد أن تلج الحشفة، ولذلك اشترطنا في وجوب الغسل من الجماع أن يغيب الحشفة، وقد ورد في بعض ألفاظ الحديث: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ، وَتَوَارَتْ الْحَشْفَةُ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ» (١٣٧) (١٣٨).

### حكم مخاطبة الزوجين بعضهما بكلمات جريئة عند المداعبة أو الجماع:

٥٧/ سئل الشيخ محمد فركوس -حفظه الله-: هل يشرع عند المداعبة أو الجماع، مخاطبة بعضهما بكل أعمال الجماع بالعامية أو باللهجة المحلية؟ مما يعتبر سفاهة وسباً وعبثاً وفحشاً من الكلام عند عامة الناس.

**فأجاب:** "فلا ينبغي التخاطب بالعبارات الصريحة عن الأمور المستقبحة بألفاظ الوقاع، وما ينطق به سواء لإثارة الشهوة حال المداعبة والجماع، أو لتهوين المخاطب والتقليل من شأنه أو غير ذلك. لما فيه من التشبه بأهل الفساد من استعمال لعبارات فاحشة لا سيرضاها الله تعالى، فقد جاء في عموم النهي في قوله « إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَاحِشَ الْمُتَفَحِّشَ » (١٣٩)، والمراد بالفحش هو: كل ما خرج عن مقداره حتى يستقبح، ويدخل في القول والفعل والصفة، بمعنى هو: الزيادة على الحد في الكلام والفعل السيئ وأما المتفحش هو الذي يتكلف الفحش ويتعمده لفساد حاله، وقد وصفت عائشة رضي الله عنها خلق النبي -ﷺ- فقالت: « لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا »

(١٣٧) [رواه ابن ماجه (١/ ٢٠٠)].

(١٣٨) [مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١١/ ١٦١)].

(١٣٩) [رواه أبو داود (٤/ ٢٥١)].

(١٤٠)، وكان يقول -ﷺ-: «إِنَّ مِنْ أَخْيَرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ خُلُقًا» (١٤١)، وقد نهى النبي -ﷺ- عن العنف والفحش وخير الهدي هدي النبي -ﷺ- وأهل الصلاح يتحاشون التعرض للأمور المستقبحة بالعبارات الصريحة وإنما يكتنون عنها ويدلّون عنها بالرموز" (١٤٢).

### حكم استمتاع الزوج بثدي امرأته، وحكم الارتضاع منها:

٥٨ / سئل الشيخ ابن عثيمين -رَحِمَهُ اللهُ-: إذا وضع الزوج ثدي زوجته في فمه على سبيل الاستمتاع أربع مرات فهل تحرم عليه أم لا؟

فأجاب: "الحمد لله، أباح الله عز وجل للزوج أن يستمتع بزوجه كيف شاء حتى في كيفية الإتيان، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَسَاوُكُمْ حَرْتُمْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (١٤٣)، لكن انتبه لقول: ﴿فَأَتُوا حَرَثَكُمْ﴾ فإن الحرث هو محل البذر والزرع، وذلك هو الفرج، فيجوز للإنسان أن يستمتع بزوجه حال الجماع في الفرج من قبل يعني سواء أتى من جهة الأمام أو من جهة الخلف، أو أتاها وهي قائمة أو مضطجعة أو على أي حال كانت بشرط أن يكون ذلك في الفرج، وكذلك يستمتع بها بالضم والتقبيل والمباشرة كيف شاء، ليس في ذلك حصر، إلا أنه يحرم عليه أن يطأها في حال الحيض أو أن يطأها في الدبر مطلقاً. وعلى هذه القاعدة العامة نقول: إذا استمتع الرجل بالتقام ثدي امرأته فلا حرج عليه في ذلك، ولا تحرم عليه به حتى ولو رضع منها، فإنها لا تحرم عليه على قول جمهور أهل العلم؛ لأنه من شرط الرضاع المحرم أن يكون قبل الفطام، وأما إذا كان بعد الفطام فإنه لا يحرم ولا يؤثر شيئاً، كذلك لا بد أن يكون الرضاع خمس رضعات فأكثر، فأما دون خمس رضعات لا يؤثر شيئاً أبداً حتى لو كان طفلاً يرتضع ولا يتغذى إلا باللبن ثم رضع

(١٤٠) [أخرجه البخاري (١٣ / ٨)].

(١٤١) [رواه البخاري (١٢ / ٨)].

(١٤٢) [العادات الجارية في الأعراس الجزائرية (٥ - ٥٧)].

(١٤٣) [سورة البقرة: ٢٢٦].

أربع مراتٍ من امرأة فإنه لا يكون ابناً لها بهذه الرضعات؛ لأن المحرم خمس رضعاتٍ لا أقل" (١٤٤).

### حكم تقبيل ثدي الزوجة وعضه من باب المداعبة:

٥٩ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: ما حكم من يقبل نخود زوجته أي: الثدي، ويقوم بعض رءوس الثدي أثناء بداية الزواج وكذا ... إلى آخره، هل في ذلك شيء أم لا؟

فأجاب: "لا نعلم في هذا شيء، أقول: لا نعلم في تقبيل الثدي أو عضه ما فيه شيء، أو مصه مصاً هكذا من باب المداعبة، أما شرب اللبن والحليب الذي فيه تركه أولى، ترك شرب اللبن أولى نعم، وأما مجرد التقبيل أو مص النهد من دون شيء، أو عض اللعب وما فيه شيء يؤذي ما نعلم فيه شيء. نعم" (١٤٥).

### حكم الإنزال بين ثدي الزوجة:

٦٠ / سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: في أحد الليالي عندما كنت أمارس الجماع مع زوجتي، تسلط علي الشيطان وأخذت أداعب زوجتي في غير المكان المخصص وذلك في الثدي، وقد أنزلت في ذلك الموقع، وضميري لم يرتاح إنما يؤنبني نرجو من سماحتكم إفتائي بذلك وإفادتي ما كفارة ذلك، أفيدوني أفادكم الله.

فأجاب: "الحمد لله الذي ينبغي للإنسان أن يستعمل كل شيء في موضعه، وقد قال الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -: ﴿فَسَاوُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَتْمٌ﴾ (١٤٦)، فالحرث هو موضع البظر، وموضع البظر بالنسبة للمرأة هو الفرج، لأنه الذي يصل إلى مكان البظر

(١٤٤) [فتاوى نور على الدرب لابن عثيمين (١ / ١١)].

(١٤٥) [فتاوى نور على الدرب لابن باز (٢١ / ١٢٧)].

(١٤٦) [سورة البقرة: ٢٢٦].

وهو الرحم، فهذا هو الذي ينبغي للإنسان أن يأتي زوجته فيه، ولكن مع ذلك لو أتاها في محل آخر غيره سوى الدبر فإن ظاهر قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ﴾<sup>(١٤٧)</sup>، ظاهر هذا العموم يقتضي الجواز، وأنه يجوز أن يستمتع بزوجه فيما شاء ما عدا الدبر، فإنه لا يجوز للرجل أن يجامع زوجته فيه<sup>(١٤٨)</sup>.

### الآداب والمواضع المشروعة لاستمتاع أحد الزوجين ببعضهما:

٦١/ سئل الشيخ محمد فركوس -حفظه الله-: هل يجوز للرجل أن يتمتع بزوجه كيف يشاء إلا أن يأتيها في دبرها؟ كأن يطلب منها أن تمص ذكره أو أن يلحس فرجها، ومعدرة على هذه الصياغة، ولكن الأمر ملح جداً، وجزاكم الله خيراً:

فأجاب: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أمّا بعد: فأهل العلم تختلف أنظارهم في حكم هذا الفعل بين مجيز وهو مذهب الحنابلة وبعض المالكية كأصابع، ومانع مطلقاً، ومكروه له. أمّا المانعون فاستدلوا بطريق الأولى بالأحاديث المانعة من نظر الرجل والمرأة كل واحد منهما إلى عورة الآخر مثل قول عائشة -رضي الله عنها- في ذكر حالها مع الرسول -ﷺ- «مَا رَأَيْتُ فَرْجَ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- قَطُّ»<sup>(١٤٩)</sup>، فإذا كان النظر ممنوعاً فيمنع مسّ الفرج أو الذكر ومصّه من باب أولى.

(١٤٧) [سورة المؤمنون: ٦].

(١٤٨) [فتاوى نور على الدرب لابن عثيمين (١/ ٦٧)].

(١٤٩) [أخرجه أحمد (٤٢/ ٣٦٧)].

أما القائلون بالجواز مُطلقاً أو بالتفصيل فاستدلوا بأن الأصل الإباحة في استمتاع كل واحدٍ منهما ولم يستثنِ الشرع سوى أن يأتيها في الدُّبر، أو في القُبُل حال الحيض والنفاس أو حال تضرُّرها؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ۖ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ (١٥٠)، ولقوله تعالى: ﴿فَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (١٥١)، ولقوله -ﷺ-: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» (١٥٢)، ولقوله -ﷺ-: «حَالُ الْحَيْضِ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» (١٥٣)، ومعنى الحديث: أن لكلٍّ مِنَ الزوجين أن يستمتع مِنَ الآخر بما شاء في زمن الحيض إِلَّا الوطء فهو مُحَرَّمٌ في محلِّه، وردُّوا على حديث عائشة -رضي الله عنها- أنه ضعيف لا يصلح للاستدلال، بل الأحاديث الصحيحة تُخالِفُه نحو اغتسال النبي -ﷺ- مع أزواجه، ومُعاشَرته -ﷺ- -لهن-؛ فهي تدلُّ على جواز النظر، فضلاً عن كونه مُعَارِضاً لقوله -ﷺ-: «احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ» (١٥٤)، والحديث على فَرْضٍ صَحِّته فهو محمولٌ على الأدب على ما قال ابن العربي -رَحِمَهُ اللهُ-

ومن نصوص الحنابلة ما ذكَّره المرداوي -رَحِمَهُ اللهُ- في (الإنصاف) قال: «فائدتان: إحداهما: قال القاضي في (الجامع): يجوز تقبيلُ فَرْجِ المرأة قبل الجماع ويُكْرَهُ بَعْدَهُ، وذَكَرَهُ عن عطاءٍ. والثانية: ليس لها استدخالُ ذَكَرِ زوجها وهو نائمٌ بلا إذنه، ولها لَمْسُهُ وتقبيلُهُ بشهوةٍ، وَجَزَمَ به في (الرعاية)، وَتَبَعَهُ في (الفروع)، وَصَرَّحَ به ابنُ عقيلٍ وقال: (لأنَّ الزوج يملك العقدَ وَحَبَسَهَا..)، ومن نصوص المالكية ما نَقَلَهُ القرطبي -رَحِمَهُ اللهُ-

[١٥٠] (سورة المؤمنون: ٦)

[١٥١] (سورة البقرة: ٢٢٦).

[١٥٢] (رواه ابن ماجه (٢/ ٧٨٤)).

[١٥٣] (أخرجه مسلم (١/ ٢٤٦)).

[١٥٤] (أخرجه أبو داود (٤/ ٤١)).

في تفسيره عن أَصْبَغ المالكِي - رَحِمَهُ اللهُ - أَنَّهُ قال: (يجوز له أَنْ يلحسه بلسانه)، وهو قولُ ابنِ وهبٍ - رَحِمَهُ اللهُ - في غيرِ (المدونة) هذا، وعندي أَنَّ هذه العادة مكروهةٌ للأسباب التالية:

أولاً: أَنَّ اللسان محلُّ الذِّكرِ فينبغي أَنْ يُصانَ مِنَ المواضع التي يخرج منها البولُ والمذي والودي. وثانياً: أَنَّا مأمورون بمُجَانِبَةِ النجاسات، ولا يخفى أَنَّهُ - في حالِ مُباشرةِ هذا العملِ - قد لا يَسَعُ التحَرُّزُ مِنَ المذي وهو ماءٌ أبيضٌ لَزِجٌ رقيقٌ يخرج عند المداعبةِ أو تذكُّرِ الجماعِ أو إرادته، وقد لا يشعر الإنسانُ بخروجه، وهو مِنَ النجاسات التي يشقُّ الاحترازُ منها؛ الأمرُ الذي لا يبعد أَنْ يُخَالِطَ الرِّيقَ حالَ مُباشرةِ هذا الفعل. وثالثاً: قد تتعلَّقُ بِمَحَلِّ التقبيلِ أشياءٌ قَدِرَةٌ أو لها رائحةٌ قَدِرَةٌ، أو يتعلَّقُ بِفَرْجِهِ علَّةٌ فيسري الداءُ بمُلامَسَتِهِ فيُمنَعُ طبَّاءٌ، فإنَّ لم تكن عُرْضةٌ للأمراضِ فإنَّ هذا الفعلَ مكروهٌ بالطبع تَسْتَقْدِرُهُ النفوسُ السليمة. ورابعاً: وقد يحصل كثيراً العدولُ عن الاستمتاع بالجماع في الفَرْجِ الذي هو محلُّ الحرثِ ومصدرُ النسلِ والذُّرِّيَّةِ بسببِ التلذُّذِ بهذه الكيفية.

وغيرها مِنَ الأسبابِ التي تكونُ أَذْنَى درجاتِها الكراهةُ؛ لذلك يذهب بعضُ المالكيةِ إلى أَنَّهُ ليس مِنْ مكارِمِ الأخلاقِ وشيَمِ أهلِ الفضلِ، واستقبحه ابنُ المَوَّازِ وغيرُهُ<sup>(١٥٥)</sup>.

(١٥٥) [فتاوى الأسرة، عقد الزواج، آداب الزواج في المواضع المشروعة لاستمتاع الزوجين بصاحبها: (١٥)].

## (أحكام في الاحتلام)

حكم الاحتلام عند النوم للرجل والمرأة:

٦٢/ سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: صحوت من نومي من في إحدى المرات وأنا أحتلم وخرج مني سائل، ثم قمت بغسل الجزء الأسفل من جسمي فقط، ثم صليت. فما حكم فعلي هذا، وماذا عن الصلوات التي صليتها فيما بعد. أرشدوني يا سماحة الوالد جزاكم الله عني وعني المسلمين خير الجزاء؟

فأجاب: "إذا احتلم الرجل أو المرأة وخرج منهما المني فعليهما الغسل لجميع بدنهما، وهو غسل الجنابة؛ لقول الله - عز وجل -: ﴿وَأَن كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ (١٥٦)، ولما ثبت في الصحيحين عن أم سلمة - رضي الله عنها - أن أم سليم قالت: (يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ فقال - رضي الله عنه -: «نَعَمْ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتَغْتَسِلْ» (١٥٧)، وعلى من لم يغتسل أن يقضي الصلوات التي صلاها قبل أن يغتسل؛ لكونه صلاها بدون طهور، وقد قال النبي - رضي الله عنه -: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» (١٥٨)، وقد دل القرآن الكريم على ذلك في قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ (١٥٩)، فدلّت هذه هذه الآية الكريمة والأحاديث الصحيحة على أن من قام إلى الصلاة وهو محدث حدثاً أصغر أن يتوضأ الوضوء الشرعي المذكور في هذه الآية، أما إن كان حدثه أكبر وهو محدث

[١٥٦] [سورة المائدة: ٦].

[١٥٧] [رواه الترمذي (١/ ٢٠٩)].

[١٥٨] [رواه مسلم (١/ ٢٠٤)].

[١٥٩] [سورة المائدة: ٦].

الجنابة فعليه الغسل ولا بد من الاستنجاء قبل الوضوء إذا كان الحدث بولاً أو غائطاً أو نحوه؛ للأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك" (١٦٠).

### حكم رؤية أثر مني عند الاستيقاظ من النوم، دون الإحساس بالاحتلام:

٦٣ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: أنا شاب لم أتزوج بعد، وفي بعض الأحيان عندما أستيقظ من النوم أحس وأرى أثر مني في الملابس الداخلية، ولكنني لم أذكر أنني احتلمت فهل يجب علي الغسل، أمل توضيح ذلك أثابكم الله؟

فأجاب: "متى وجدت منياً في بدنك أو ثيابك عند الاستيقاظ من النوم فإنه يجب عليك الغسل؛ لقول النبي - ﷺ -: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» (١٦١)، وقوله - ﷺ -: «لَأُمِّ سَلِيمِ الْأَنْصَارِيَّةِ لَمَّا سَأَلَتْهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ فَهَلْ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ -: «نَعَمْ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتَغْتَسِلْ» (١٦٢)، يعني المنى، متفق على صحته" (١٦٣).

### حكم الغسل من الاحتلام الذي لا يجد له أثراً:

٦٤ / سئل فضيلة الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: في بعض الأحيان أذكر احتلاماً بعدما أصحو من النوم، ولكن لا أرى أي أثر لذلك الاحتلام، هل يجب علي الغسل أم لا؟ أفتونا جزاكم الله خيراً.

(١٦٠) [مجموع فتاوى ابن باز (٢٩ / ٨٩)].

(١٦١) [أخرجه أحمد (١٧ / ٣٤٣)].

(١٦٢) [رواه الترمذي (١ / ٢٠٩)].

(١٦٣) [مجموع فتاوى ابن باز (٢٩ / ٩٣)].



**فأجاب:** "لا يجب الغسل على من رأى احتلامًا إلا إذا وجد الماء، وهو: المني؛ لقول النبي - ﷺ - «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»<sup>(١٦٤)</sup>، ومعناه: أن ماء الغسل يكون من ماء المني، وهذا عند أهل العلم في حق المحتلم، أما إن جامع زوجته فإن عليه الغسل، وإن لم يخرج منه الماء؛ لقول النبي - ﷺ -: «إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(١٦٥)</sup>. وقال - ﷺ -: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(١٦٦)</sup>، وفي زاد مسلم: «وَأِنْ لَمْ يُنْزَلْ»<sup>(١٦٧)</sup>، عن أنس، أن أم سليم الأنصارية - وهي أم أنس - قالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ فقال النبي - ﷺ -: «نَعَمْ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتُغْتَسِلْ»<sup>(١٦٨)</sup>، وهذا الحكم يعم الرجال والنساء عند جميع أهل العلم، ويدخل في هذا المعنى: من أنزل المني عن شهوة؛ لتفكير أو ملامسة، فإنه يجب عليه الغسل، كالمحتلم إذا أنزل؛ لعموم قوله - ﷺ -: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» والله ولي التوفيق"<sup>(١٦٩)</sup>.

### حكم الاحتلام ثم المجامعة:

**٦٥/ سُئِلَتِ اللّجَنَةُ الدّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ:** أنا متزوج فتمت عند زوجتي حتى رأيت في منامي كأني أجامع وخرج المني فلما استيقظت من منامي اغتسلت واستنجيت وأتيت إلى زوجتي وجامعتها هل علي ذنب أم لا؟

(١٦٤) [أخرجه أحمد (١٧/ ٣٤٣)].

(١٦٥) [رواه مالك (١/ ٤٦)].

(١٦٦) [رواه البخاري (١/ ٦٦)].

(١٦٧) [رواه مسلم (١/ ٢٧١)].

(١٦٨) [رواه الترمذي (١/ ٢٠٩)].

(١٦٩) [مجموع فتاوى ابن باز (١٠/ ١٧٩)].

**فأجابت:** "إذا كان الواقع كما ذكرت فليس عليك إثم في الاحتلام وعليك الغسل منه. كما أن عليك الغسل ثانياً من جماعك لزوجتك، ولو أخرجت غسلاً الاحتلام حتى جامعك زوجتك واغتسلت لهما غسلاً واحداً فلا بأس" (١٧٠).

## (أحكام في الاستمناء)

حكم الاستمناء للمرأة "العادة السرية" في شهر رمضان وغيره:

٦٦/ سُئِلَت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: عندما كنت في الرابعة عشرة والخامسة عشرة من عمري كنت أمارس العادة السرية في نهار رمضان المبارك لعدة أيام لا أذكر حصرها، مع العلم أنني كنت جاهلة أن هذا حرام سواء كان في شهر رمضان أم لا، وكنت أجهل أن هذا هو ما يسمى بالعادة السرية، وكنت أتوضأ وأصلي دون أن أغتسل، ما حكم الشرع في صلاتي وصيامي؟ هل يجب علي إعادة الصلاة والصيام؟ علماً بأنني لا أعرف كم يوماً كنت أفعل ذلك، فماذا يجب علي؟

فأجابت: "أولاً: يحرم استعمال العادة السرية (استخراج المني باليد) وهي في نهار رمضان أشد حرمة، وثانياً: يجب قضاء الأيام التي أفطرتها بسبب العادة السرية لأنها مفسدة للصيام، واجتهدي في معرفة الأيام التي أفطرتها، وثالثاً: يجب الكفارة بإطعام مسكين نصف صاع من بر ونحوه من قوت البلد عن كل يوم تقضينه إن كان تأخير قضاء الصيام حتى دخل رمضان آخر، ورابعاً: يجب الغسل باستعمال العادة السرية المذكورة ولا يكفي الوضوء إذا حصل إنزال، وخامساً: يجب قضاء الصلوات التي صليتها بدون غسل لأن الطهارة الصغرى لا تكفي عن الطهارة الكبرى" (١٧١).

حكم الاستمناء بيد الزوجة:

٦٧/ سئل فضيلة الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: ذكر الشيخ مرعي الكرمي في متن الدليل في كتاب النكاح: "وله أن يستمني بيدها" يعني: الزوجة، فهل هذا الكلام صحيح؟

فأجاب: نعم صحيح؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَا تَنْهَىٰ عَنْهُمَا﴾ (١٧٢) (١٧٣).

### حكم التفكير بشهوة وإنزال المني أو المذي:

٦٨ / سُئِلَتِ اللّٰجَنَةُ الدَّائِمَةُ للبحوث العلمية والإفتاء: قد تنتاب الإنسان شهوته، فيفكر في الجماع كثيراً، فينزل منه المني، فهل هذا يدخل من ضمن العادة السرية، هذا أمر، وإذا كان يفكر في الجماع لينزل المني فيشعر باللذة فهل هذا من قبيل العادة السرية أيضاً؟ نرجو إفادتنا برأي الإسلام في هذا الأمر وجزاكم الله خيراً.

فأجابت: "إذا عرضت للإنسان خطرة ففكر في الجماع عفواً فلا حرج عليه إن شاء الله تعالى، لما في الصحيح عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا وَسَّوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا» (١٧٤)، وفي رواية: «مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ» (١٧٥)، لكن على من فكر فأنزل من تلذذه بالفكرة أن يغتسل؛ لأن حكم الجنابة قد تعلق به والحالة هذه، أما إذا كان يعتمد إلى هذا التفكير ويستجلبه بين الحين والآخر فهذا لا يجوز، ولا يليق بخلق المسلم، وينافي كمال المروءة، وعلى المسلم أن يكف عنه ويشغل بما يصرفه عن إثارة شهوته بما نفعه في دينه ودنياه، على أن تعتمد الإثارة بغير الطريق المشروع مضر بالصحة في البدن والعقل، ويخشى أن يجر إلى ما لا تحمد عقباه. ويزداد الأمر قبحاً في حق من عمد إلى هذا المر وقد أغناه الله بزوجة، ومتى ما أنس

(١٧٢) [سورة المؤمنون: ٦].

(١٧٣) [لقاء الباب المفتوح (١٥ / ١٩٢)].

(١٧٤) [رواه البخاري (٣ / ١٤٥)].

(١٧٥) [رواه البخاري (٧ / ٤٦)].

الزوج بهذا الخلق المشين وجعله مسرحاً لفكره فإن استقامة الحال والسكن والرحمة التي جعلها الله تعالى بين الزوجين في خطر" (١٧٦).

٦٩/ سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: إذا قبل الإنسان وهو صائم خرج منه مذي، فهل يقضي الصوم؟ وإذا كان ذلك في أيام متفرقة، فهل يكون القضاء متوالياً أم متفرقاً؟

فأجاب: "خروج المذي لا يبطل الصوم في أصح قولي العلماء؛ سواء كان ذلك بسبب تقبيل الزوجة، أو غير ذلك مما يثير الشهوة، أما خروج المني عن شهوة، فإنه يبطل الصوم سواء حصل عن مباشرة، أو قبلة، أو تكرار نظر، أو غير ذلك من الأسباب التي تثير الشهوة كالاستمنااء ونحوه، أما الاحتلام والتفكير فلا يبطل الصوم بهما ولو خرج مني بسببهما، ولا تلزم المتابعة في قضاء رمضان بل يجوز تفريق ذلك" (١٧٧).

### حكم الاستمنااء في نهار رمضان خلال الصوم:

٧٠/ سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: إذا تحركت شهوة المسلم في نهار رمضان ولم يجد طريقاً إلا أن يستمني فهل يبطل صومه، وهل عليه قضاء أو كفارة في هذه الحالة؟

فأجابت: "الاستمنااء في رمضان وغيره حرام، لا يجوز فعله؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۖ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ (١٧٨)، وعلى من فعله في نهار رمضان وهو صائم أن يتوب إلى الله، وأن يقضي

(١٧٦) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (٢٢ / ٦٦)].

(١٧٧) [مجموع فتاوى ابن باز (١٥ / ٢٦٨)].

(١٧٨) [سورة المؤمنون: ٦].

صيام ذلك اليوم الذي فعله فيه، ولا كفارة؛ لأن الكفارة إنما وردت في الجماع خاصة" (١٧٩).

## (أحكام تتعلق بالصوم وشهر رمضان والحج)

حكم الجماع في نهار رمضان:

٧١/ سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: أبعث لكم برسالي هذه متضمنة مشكلتي وهي أنني وقعت في أهلي نهار رمضان ثلاث مرات في ثلاثة أيام من ذلك الشهر قبل ست سنوات تقريباً، وقد ندمت على فعلتي تلك، وقد كنت أظن أن كفارة ذلك هي إطعام فقط، ومن ثم أهملت ذلك لعدة سنوات ظناً مني أنه يجوز لي أن أطعم في أي وقت أشاء، وفي الفترة الأخيرة علمت حقيقة الكفارة، فما رأي فضيلتكم، هل يجوز لي أن أطعم عشرة مساكين عن كل يوم، أم ماذا؟ وهل على زوجتي أيضاً كفارة؟ وهل هناك فرق بين كونها مكرهة أو غير مكرهة، جزاكم الله خيراً؟

**فأجاب:** "الواجب عليكما جميعاً التوبة والاستغفار والندم على ما وقع؛ لأن الله حرم على الصائم تناول المفطرات ومن أشدها الجماع، فلا يجوز للمؤمن حال صومه رمضان وهو صحيح مقيم أن يتناول المفطرات لا الجماع ولا غيره، ولا يجوز له أيضاً أن يكره زوجته على ذلك، وليس لها أن تطاوعه على ذلك، بل يجب عليها أن تمتنع، وعليكما الكفارة جميعاً وهي: عتق رقبة مؤمنة عن كل واحد منكما عن كل يوم، يعني: ثلاث رقاب عن كل يوم رقبة وعنهما كذلك، فالجميع ست رقاب عليك ثلاث وعليها ثلاث عن الأيام الثلاثة، إذا كانت مطاوعة غير مكرهة. فإن عجزتما فعليكما صيام شهرين متتابعين كل واحد يصوم شهرين متتابعين عن كل جماع في يوم، فعليك ستة أشهر عن الأيام الثلاثة وعليها ستة أشهر عن الأيام الثلاثة إلا أن تكون مكرهة يعني: أكرهتها بالقوة حتى لم تستطع منعك. فإن عجزتما عن العتق والصيام فعليكما إطعام ستين مسكيناً عن كل جماع، يعني: عن كل يوم وقع فيه الجماع، فالمعنى: إطعام ثلاث كفارات ستين مسكيناً يعني: ثلاث مرات، ثلاثين صاعاً، وثلاثين صاعاً، وتسعين صاعاً توزع بين

ستين مسكينًا، كل مسكين له صاع ونصف، عن كل يوم نصف صاع، وعليها مثل ذلك إذا كانت مطاوعة، تسعون صاعًا عن الأيام الثلاثة، عن كل يوم ثلاثين صاعًا لستين فقيرًا، هذه التسعون الصاع تسلم لستين فقيرًا، يعني: تدفع إليهم كل واحد يعطى صاع ونص عن الثلاثة الأيام، كل نصف صاع عن يوم، ونصف الصاع كيلو ونصف تقريبًا، يعني: أربعة كيلو ونص عن الثلاثة الأيام من الحنطة أو من الرز أو من التمر من قوت البلد، هذا هو الواجب عليكما مع التوبة والاستغفار والندم وعدم العودة إلى مثل هذا، وأنتم أعلم بحالكما، فمع الاستطاعة يجب العتق، ومع العجز الصيام، ومع العجز عن الصيام الإطعام هو الأخير. الله يهدينا جميعًا لما يرضيه" (١٨٠).

### حكم من جامع زوجته برمضان مع أذان الفجر:

٧٢ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: جامعٌ امرأتِي في ليل رمضان، ولكن سمعتُ صوت النِّداء للصلاة - صلاة الفجر - وأنا على تلك الحالة، واستمررتُ خلال سماعي للنِّداء. سؤالي: ما الحكم في هذه الحالة؟ وهل تكون الكفَّارة عليَّ وعلى زوجتي أيضًا؟ وهل عليَّ إطعام مساكين؟ يكفي فيه إطعام المال أم يجب دفع طعام بعينه؟ وجزاكم الله خيرًا.

فأجاب: "إذا جامع الإنسانُ في آخر الليل ثم طلع الفجر؛ ينزع فرجه، أو سمع الأذان الذي يعرف أنه يُؤذن على الوقت ينزع، ولا عليه شيء، إذا نزع ليس عليه شيء، هذا هو الصواب، مثلما أنه يأكل حتى يرى الفجر ثم يُمسك، فإذا استمرَّ في الجماع بعد الوقت حتى طلع الفجر فإنَّ عليه الكفَّارة حينئذٍ؛ لأن استمراره جماعًا؛ فعليه الكفَّارة المعلومة، وعليه قضاء اليوم، وعلى الزوجة مثله قضاء اليوم مع الكفَّارة إذا كانت مطاوعة غير مقهورة. والكفَّارة عتق رقبة مؤمنة مع القدرة، فإن عجز صام شهرين متتابعين مع



القدرة، فإن عجز أطعم ستين مسكينًا طعامًا، ما تُجزئ القيمة، طعام لكل واحد نصف الصاع من التمر، أو من الأرز، من قوت البلد، يُعادل كيلو ونصف تقريبًا من الأطعمة التي يقتاتها الناس، هذا هو الواجب عليه. أما إذا كان شكًا في ذلك: هل طلع الفجر أو ما طلع الفجر، سمع الأذان ولكن عنده شك؛ فليس عليه شيء، إلا إذا علم أنه أطل إطلاءً أدخلته في النهار، يعني: علم أنه لم ينزع حتى طلع الفجر، فهذا هو محل الكفارة والقضاء، أما إذا نزع في وقتٍ بعدما سمع الأذان، أو بعدما أدّن بقليلٍ لكنه لا يعلم أنه طلع الفجر؛ لأن بعض المؤذنين يؤذن مبكرًا، ويؤذن بعده أناسٌ، وهم يعتمدون في آذانهم على التقويمات التي لديهم، لا أعلم في هذا الفجر فالشيء اليسير الذي مع الأذان أو بعد الأذان بدقيقة أو دقيقتين هذا الأصل فيه عدم طلوع الفجر، ولكن ينبغي للمؤمن أن يحتاط ويتقدم في اتصاله بأهله، وإذا سمع الأذان نزع؛ حتى لا يقع فيما يُغضب الله" (١٨١).

### حكم إجبار الزوجة على الجماع في نهار رمضان:

٧٣/ سئل الشيخ ابن باز -رَحِمَهُ اللهُ-: رجل أجبر زوجته على جماعها في نهار رمضان قبل سنوات وهي حبلى في الشهر السابع، ماذا يجب عليهما؟ وهل يأثم بمرور هذه السنوات؟

فأجاب: "عليهما التوبة إلى الله سبحانه وقضاء اليوم مع الكفارة، وهي عتق رقبة مؤمنة على كل واحد منهما، ومن عجز منهما فعليه صيام شهرين متتابعين -ستين يومًا- ومن لم يستطع منهما فعليه إطعام ستين مسكينًا، لكل مسكين نصف صاع من قوت

البلد، مقداره واحد ونصف كجم تقريباً، وإن كانت مكرهة أي لم تستطع منعه فليس عليها كفارة، ولا قضاء؛ لأن المكره لا فعل له" (١٨٢).

### ترتيب الكفارة لمن جامع في نهار رمضان:

٧٤/ سُئِلَت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: رجل جامع زوجته في شهر رمضان والتقى الختانان ونصحته زوجته فتركها ولم ينزلا، ثم عاد إليها والتقى الختانان واستمرا حتى أنزلت تحقيقاً لرغبتها، ولكنه لم ينزل، وكان يظن أن التقاء الختانين لا يفسد الصوم، إنما يفسده الإنزال، وكان يحصل منه ذلك؟

**فأجابت:** "من جامع في نهار رمضان ممن يجب عليه الصوم وهو عالم بصومه، وأن الجماع فيه حرام والتقى الختانان وجبت عليه الكفارة مع القضاء ولو لم ينزل، ووجب عليه أن يتوب إلى الله، ويستغفره، فإنه ارتكب إثماً كبيراً وذنباً عظيماً، والكفارة في الصيام عتق رقبة، فإن لم يستطع صام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً لكل مسكين نصف صاع من بر أو تمر أو غيرهما من قوت البلد، وكذا يجب عليه الغسل للصلاة إذا جامع والتقى الختانان ولو لم ينزل" (١٨٣).

### حكم الحيلة لإسقاط كفارة الجماع:

٧٥/ سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: كنا في مجلس مع بعض الإخوة وكان الحديث حول الصيام ومفسداته، فقال أحد الإخوة: إنه سمع آخر يقول: إن الإنسان لو اضطر لجماع زوجته وهو صائم في نهار رمضان فقام بالإفطار قبل ذلك على أكلٍ أو شرب فإنه يسلم من الكفارة المترتبة على الذي يجمع في نهار رمضان. فهل ما قاله هذا الأخ صحيح؟ نرجو الإفادة.

(١٨٢) [مجموع فتاوى ابن باز (١٥ / ٣٠٧)].

(١٨٣) [فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (١٠ / ٣٠٧)].

**فأجاب:** هذا كلام باطل وليس بصحيح، والواجب على المسلم الحذر من الجماع في رمضان إذا كان مقيمًا صحيحًا، وهكذا المرأة إذا كانت مقيمة صحيحة. أما المسافر فلا حرج عليه في جماع زوجته المسافرة، وهكذا المريض مع المريضة إذا كان يشق عليهما الصوم<sup>(١٨٤)</sup>.

### حكم من جامع زوجته في نهار رمضان جاهلاً بالحكم:

**٧٦/ سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -:** ما حكم من جامع زوجته في نهار رمضان عدة مرات جاهلاً بالحكم؟

**فأجاب:** لا شك أن الله سبحانه قد حرم على عباده في نهار رمضان الأكل والشرب والجماع وكل ما يفطر الصائم، وأوجب على من جامع في نهار رمضان وهو مكلف صحيح مقيم غير مريض ولا مسافر الكفارة، وهو عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يجد فإطعام ستين مسكينًا لكل مسكين نصف صاع من قوت البلد، أما من جامع في نهار رمضان وهو ممن يجب عليه الصيام، لكونه بالغًا صحيحًا مقيمًا جهلاً منه كمثل ما وقع منك، فقد اختلف أهل العلم في شأنه، فقال بعضهم: عليه الكفارة؛ لأنه مفرط في عدم السؤال والتفقه في الدين، وقال آخرون من أهل العلم: لا كفارة عليه من أجل الجهل، وبذلك تعلم أن الأحوط لك هو الكفارة، من أجل تفريطك وعدم سؤالك عما يحرم عليك قبل أن تفعل ما فعلت، وإذا كنت لا تستطيع العتق والصيام كفأك إطعام ستين مسكينًا عن كل يوم جامعته فيه، فإن كنت جامعته في يومين فكفارتان، وإن كنت جامعته في ثلاثة فثلاث كفارات، وهكذا كل جماع في يوم عنه كفارة، أما الجماعات المتعددة في يوم واحد فيكفي عنها كفارة واحدة، هذا هو الأحوط لك والأحسن، حرصًا على براءة الذمة، وخروجًا من خلاف أهل العلم، وجبرًا لصيامك،

(١٨٤) [مجموع فتاوى ابن باز (١٥ / ٣٠٩)].

وإذا لم تحفظ عدد الأيام التي جامعتم فيها، فاعمل بالأحوط وهو الأخذ بالزائد، فإذا شككت هل هي ثلاثة أيام أو أربعة فاجعلها أربعة وهكذا، ولكن لا يتأكد عليك إلا الشيء الذي تجزم به" (١٨٥).

٧٧/ سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: شخص جامع امرأته في نهار رمضان بدون علم، جهلاً منه، فما الحكم في ذلك؟

فأجاب: "إذا جامع زوجته في نهار رمضان يظن أن الجماع لا بأس به فلا حرج ولا إثم ولا كفارة؛ لأن القاعدة: أن كل من فعل محظوراً في العبادة ناسياً وجاهلاً فلا شيء عليه لقول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن مَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (١٨٦)، فقال الله تعالى: (قد فعلت) ولقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ (١٨٧) " (١٨٨).

### حكم من جامع في نهار رمضان مراراً ونسي عددها:

٧٨/ سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: لقد تزوجت قبل سبعة أعوام وفي أواخر شعبان، وقد جامعتم زوجتي في بعض أيام رمضان لجهل مني في ذلك الوقت، ومن الشيطان لعنه الله، الصيام صعب عليّ لعدم معرفتي بعدد الأيام، وكذلك العتق، فهل يجوز أن أشتري أكياس رز، وأعطيتها لإحدى الجمعيات الخيرية كصدقة، كما قلت: لا أعرف الأيام التي صار فيها الجماع. هل ما ذكرته لكم صحيح ويعد كفارة، أم أنكم توجهوني بتوجيه آخر؟

(١٨٥) [مجموع فتاوى ابن باز (١٥ / ٣٠٣)].

(١٨٦) [سورة البقرة: ٢٨٦].

(١٨٧) [سورة الأحزاب: ٥].

(١٨٨) [لقاء الباب المفتوح (٩ / ٢٥)].

**فأجاب:** "لا ريب أن المؤمن يحرم عليه أن يجامع في رمضان في نهار رمضان بل يجب عليه أن يمتنع من ذلك؛ لأن الجماع من المفطرات، كما أنه لا يأكل ولا يشرب فهكذا لا يجامع، فإذا وقع منه ذلك وجب عليه أمور ثلاثة، أحدها: التوبة إلى الله؛ لأن ذلك معصية، والتوبة واجبة من كل معصية. والأمر الثاني: قضاء اليوم الذي وقع فيه الجماع. الأمر الثالث: الكفارة، والكفارة مرتبة أولها عتق رقبة مؤمنة، فإن لم يستطع صام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً، لكل مسكين نصف صاع من قوت البلد، من تمر أو رز أو غيرهما.

هذا هو الواجب على من جامع زوجته في نهار رمضان والصيام عليه واجب، وعليها كذلك، أما لو جامعها في السفر فهذا معروف المسافر له الإفطار بالجماع وغيره، لكن إذا جامعها وهما مقيمان يلزمهما الصيام فإنه يلزمه هذه الأمور الثلاثة: التوبة، وقضاء اليوم، والكفارة، وهي مثله إذا كانت مطاوعة، أما إذا أكرهها بالقوة والشدة ولم تستطع التخلص منه بل أجبرها فلا شيء عليها، وإنما الكفارة عليه هو. وإذا كان كل منهما يعجز عن العتق وعن الصيام فإنه يجزئه الإطعام لستين مسكيناً ثلاثين صاعاً كل صاع بين اثنين، من قوت البلد، من تمر أو بر أو أرز، ولا بد من توزيعه بين الستين، ولو أن الجمعية الخيرية التزمت بذلك وفرقته بين ستين مسكيناً فلا بأس إذا اطمئن إليها، ووثق من القائمين عليها، وأنهم يوزعون ما يعطيهم على ستين مسكيناً فلا بأس، إذا كان عجز عن العتق والصيام، والمرأة مثله كما تقدم.

وإذا كنت لا تضبط الأيام فعليك التحري، التحري والظن فإذا ظننت أنها خمسة صمت خمسة ظننت أنها ستة صمت ستة وهكذا تعمل بالاحتياط والظن الغالب ويكفي ذلك فاتقوا الله ما استطعتم.

وإذا كان المجامع جاهلاً أو ناسياً فهذا محل نظر، أما الجهل فالذي ينبغي عدم اعتباره؛ لأن الأمر واضح بين المسلمين وليس أمراً خفياً، يعرفه المسلمون أن الصائم لا يجامع أهله في رمضان فينبغي عدم التعلق بالجهل وعدم الاعتذار بالجهل بل عليك أن تفعل ما ذكرنا. أما النسيان فالصواب أنه معذور إذا نسي الإنسان؛ لأن النسيان ليس بالاختيار بل أمر يقع على الإنسان ويغلب عليه وليس باختياره، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»<sup>(١٨٩)</sup>، «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًّا فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ»<sup>(١٩٠)</sup>، فالناسي معذور على الصحيح إذا صدق في كونه ناسياً؛ لأن النسيان ليس في اختيار الإنسان: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾<sup>(١٩١)</sup> (١٩٢).

### حكم الجماع لزوجين مسافرين بنهار رمضان:

٧٩/ سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: هل الكفارة تلزم المسافر إذا واقع زوجته في حال السفر وفي شهر رمضان؟

فأجاب: "إذا كانا مُسافرين فلا، إذا كان الرجل والمرأة مُسافرين فله أن يُجامع زوجته، كما أنَّ له أن يأكل ويشرب هو وهي، فالذي أباح له الأكل والشرب أباح له الجماع، أما إذا كان مُسافراً وهي مُقيمة فليس له جماعها" (١٩٣).

(١٨٩) [رواه مسلم (٢/ ٨٠٩)]

(١٩٠) [أخرجه البيهقي (٤/ ٣٨٧)]

(١٩١) [سورة البقرة: ٢٨٦].

(١٩٢) [فتاوى نور على الدرب لابن باز (١٦/ ٢٨١)]

(١٩٣) [فتاوى الدروس (٣٧٦٩)].

حكم المداعبة والتقبيل والإنزال في نهار رمضان:

٨٠/ سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: في شهر رمضان المبارك الذي انصرم نمت مع زوجتي على الفراش، وضميتها بدون أن أواقعها فعلياً، أي: بدون جماع، الأمر الذي أودعني أنزل بدون مباشرة، أرجو إفادتي ما هو الحكم وما هي الكفارة ولكم تحياتي؟

فأجاب: "لا شك أن الجماع في صيام رمضان وفي كل صيام واجب غير جائز ويبطل الصيام، أما الملازمة والتقبيل والمباشرة فلا حرج في ذلك، فقد كان النبي - ﷺ - يباشر وهو صائم ويقبل وهو صائم عليه الصلاة والسلام، ولكن إذا كان الإنسان سريع الشهوة ويخشى من المباشرة أو التقبيل نزول المني فالأولى به أن يتباعد عن ذلك ولا يتساهل في هذا الشيء، فإن ضم زوجته إليه أو قبلها أو لمسها ثم خرج منه المني فإنه يجب عليه الغسل من جهة المني وقضاء ذلك اليوم إذا كان في النهار، وليس عليه كفارة، إنما الكفارة فيما إذا جامعها، أما مجرد ضمها إليه أو تقبيلها أو ما أشبه ذلك من الملازمة هذا كله جائز ولا حرج فيه فعله النبي - ﷺ - ورخص فيه - ﷺ -، ولكن إذا كان من طبعه سرعة الشهوة فالأولى به التباعد عن هذا الشيء حتى لا يقع في المحذور، وإذا نزل المني فإن عليه قضاء ذلك اليوم، يفسد الصوم وعليه قضاء ذلك اليوم، وليس عليه كفارة، هذا هو الحكم، يقضي اليوم ويغتسل من الجنابة لأنه يوجب الغسل ولكن ليس عليه قضاء، والمرأة كذلك مثله إن أنزلت بضمها أو بلمسها أو تقبيلها إن أنزلت منياً فعليها الغسل وقضاء ذلك اليوم، وليس عليها كفارة، وإن لم تنزل ليس عليها شيء. نعم" (١٩٤).

**حكم الاستمنااء بيد الزوجة في نهار رمضان:**

٨١ / سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: فضيلة الشيخ! رجل غلبته شهوته

في نهار رمضان، فاستمنى بيد زوجته فما الحكم؟

**فأجاب:** "الحكم أن هذا حرام عليه إلا إذا كان مسافراً، فإن المسافر يجوز أن يفطر بالأكل والشرب والجماع وغيره؛ لكن إذا كان غير مسافر فإنه يحرم عليه؛ لأنه صومه يَفْسُد بهذا العمل، وعليه أولاً: التوبة إلى الله تعالى -وهي أهم شيء- وأن يشعر بالخجل من الله والذل بين يديه. وثانياً: يقضي هذا اليوم الذي أفطره، وزوجته لا شيء عليها إلا إذا أنزلت، وقد مَكَّنَتْه من هذا الفعل باختيارها، فعليها أن تقضي، ويحرم عليها هذا التمكين، فيكون عليها التوبة والقضاء" (١٩٥).

**حكم صيام المرأة بدون إذن زوجها:**

٨٢ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: هل يجوز للمرأة أن تصوم من غير إذن

من زوجها لقضاء فرض أو تطوع؟ وهل يجوز له إذا علم أنها صائمة في وسط صيامها أي: في النهار أن يأمرها بأن تفطر أو يدعها تكمل؟ وهل يجوز صيامها وهو غير راضٍ وغاضب عليها إذا أصرت أن تصوم؟

**فأجاب:** "أما صوم الفرض كقضاء رمضان فهذا ليس له منعها ويجب عليه تمكينها، وليس لها طاعته في ذلك لو منعها، عليها القضاء؛ لأن الله جل وعلا أمرها بالقضاء وهكذا الرسول - ﷺ -، وقد أجمع المسلمون على: أنه يجب على المرأة إذا أفطرت في رمضان بسبب الحيض أو النفاس أن تقضي، وليس لزوجها أن يمنعها من ذلك. وأما التطوع: فإن كان غائباً لا بأس، وإن كان شاهداً فلا تصم إلا بإذنه، لقول النبي - ﷺ -:



«لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا حَاضِرٌ، إِلَّا بِإِذْنِهِ»<sup>(١٩٦)</sup>، فإذا كان زوجك حاضراً فليس لك الصوم إلا بإذنه، أعني: صوم التطوع كالخميس أو الإثنين أو ست من شوال أو صيام ثلاثة أيام من كل شهر ونحو ذلك، لا بد من إذنه فإن أذن لك وإلا فلا تصومي. أما إن كان غائباً مسافراً فلا بأس أن تصومي حال غيبته ولو بغير إذنه؛ لأنه حينئذ لا يتضرر بذلك وليس عليه حرج من ذلك، بخلاف حضوره فإنه قد يمنعه من بعض حاجاته. والخلاصة: أنه لا يجوز لك الصوم بحضوره إذا كان الصوم تطوع إلا بإذنه، أما في حال الغيبة فلا بأس، وأما قضاء رمضان فالواجب عليك صومه وإن لم يأذن، لكن الكلام معه في ذلك واستسماحه حتى يأذن لك في تعجيل الصوم كلام حسن كلام طيب؛ لأن الإنسان لا يدري هل تطول حياته أم لا فإذا بادرت بالصوم وسارعت بالصوم فهو أحوط لك وليس له منعك من ذلك، يعني: قضاء ما عليك من رمضان<sup>(١٩٧)</sup>.

### حكم المعاشرة في الحج:

٨٣ / سئل صالح الفوزان - حفظه الله -: ما حكم من عاشر زوجته وقت الحج؟

فأجاب: "المحرم لا يجوز له الاستمتاع بزوجه بمباشرة أو جماع أو بكلام يتضمن ذكر الجماع؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾<sup>(١٩٨)</sup>، والرفث هو الجماع ودواعيه؛ من الكلام، والمباشرة، والنظر، وغير ذلك، ومعنى: ﴿فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ أي: أحرم بالحج. أما إذا تحلل من إحرامه بأداء المناسك؛ بأن رمى الجمرة الكبرى - وهي جمرة العقبة - يوم العيد، وحلق أو قصر من رأسه، وطاف

(١٩٦) [أخرجه أحمد (٥٣ / ١٦)].

(١٩٧) [فتاوى نور على الدرب لابن باز (٤٨١ / ١٦)].

(١٩٨) [سورة البقرة: ١٩٨].

للإفاضة، وسعى بين الصفا والمروة بعد طواف الإفاضة إذا كان عليه سعي، إذا فعل هذه الثلاثة؛ حل له الاستمتاع بزوجته وطأ ومباشرة مما أباح الله له<sup>(١٩٩)</sup>.

---

(١٩٩) [المنتقى من فتاوى الفوزان (٥٢ / ٢٠)].

## (أحكام في الزينة والتجمل للزوج)

حكم رقص الزوجة لزوجها:

٨٤ / سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: ما حكم رقص المرأة أمام زوجها؟

فأجاب: "أما رقص المرأة أمام زوجها وليس عندهما أحد: فلا بأس به؛ لأن ذلك ربما يكون أدعى لرغبة الزوج فيها، وكل ما كان أدعى لرغبة الزوج فيها: فإنه مطلوب، ما لم يكن محرماً بعينه، ولهذا يسن للمرأة أن تتجمل لزوجها، كما يسن للزوج أيضاً أن يتجمل لزوجته كما تتجمل له" (٢٠٠).

٨٥ / وسئل الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رَحِمَهُ اللهُ -: ارتداء المرأة أمام

زوجها لباس الراقصات الذي في المسارح أليس فيه المحبة والإقرار لما يفعلن؟

فأجاب: "بالجواز إن كان بين الزوجين فقط، ولم يرها أحد غيره، وذكر رحمه الله أن لباسها هذا لا يدخل في التشبه المذموم، وأن تلك الراقصات الفاجرات يقمن بالرقص علناً، وأما هذه: فبينها وبين زوجها، وشتان ما بينهما" (٢٠١).

إزالة الشعر النابت في وجه المرأة:

٨٦ / سئل الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: ما حكم إزالة الشعر الذي ينبت في

وجه المرأة؟

فأجاب: "هذا فيه تفصيل: إن كان شعراً عادياً فلا يجوز أخذه؛ لحديث: لعن رسول الله ﷺ - النامصة والمتنمصة الحديث والنمص: هو أخذ الشعر من الوجه

(٢٠٠) [اللقاء الشهري (١٢)].

(٢٠١) [سلسلة الهدى والنور (٨١٤)].

والحاجبين أما إن كان شيئاً زائداً يعتبر مثله تشويهاً للخلقة؛ كالشارب، واللحية، فلا بأس بأخذه ولا حرج؛ لأنه يشوه خلقته ويضرها، ولا يدخل في النمص المنهي عنه<sup>(٢٠٢)</sup>.

### حكم وصل شعر النساء:

٨٧/ سئل فضيلة الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: ما حكم وصل شعر النساء؟

فأجاب: "وصل الشعر لا يجوز، ولا فرق بين شعر بني آدم وغيره مما يوصل به الشعر؛ لعموم الأحاديث الصحيحة الواردة في النهي عن ذلك «لَعَنَ اللهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ»<sup>(٢٠٣)</sup>»<sup>(٢٠٤)</sup>.

### حكم قص شعر الحواجب للضرورة:

٨٨/ سئل الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: شخص يتأذى من طول شعر حواجه؛ وذلك لأنها تتساقط أحياناً على عينيه، ويخرج من تخفيفها أو إزالتها للحديث الوارد: بلعن النامصة والمتنمصة؟

فأجاب: "توجيهنا لهذا أنه لا بأس أن يقص من حاجبيه ما يظلل على نظره وبصره، وقد ذكر أصحاب الإمام أحمد رحمه الله أنه كان يأخذ من حاجبيه. فإذا قص ما يؤذيه فلا بأس به ولا إشكال في هذا، والنمص الذي جاء في الحديث: هو نتف الشعور وترقيقها، وأما مجرد أن يأخذ الإنسان ما زاد من الشعر؛ من أجل ألا يحجبه عن النظر، أو أن يدفع ضرره بتساقطه على العين فهذا لا إشكال في جوازه الغالب أن الذي يستعمل

(٢٠٢) [مجموع فتاوى ابن باز (١٠ / ٥١)].

(٢٠٣) [رواه البخاري (٧ / ١٦٥)].

(٢٠٤) [مجموع فتاوى ابن باز (١٠ / ٥٢)].

النمص النساء، وإلا فهو للرجال وللنساء، بل قد يقال في الرجال أشد؛ لأن النامص يكون متشبهاً بالنساء إذا نمص" (٢٠٥).

### حكم النمص للترين إلى الزوج:

٨٩ / سئل الشيخ محمد فركوس - حفظه الله -: ما حكم النمص من باب الترئين

للزوج؟

فأجاب: "النمص - سواء كان بأخذ شعر الوجه أو الحاجبين أو التخفيف منهما - لا يجوز بنص الحديث، لما فيه من تغيير للخُلقة المنهي عنه، وقد «لَعَنَ اللَّهُ الْوَائِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خُلُقَ اللَّهِ تَعَالَى» (٢٠٦)، فَبَيَّنَ أَهْلُ هَذَا الصَّنِيعِ مُغَيِّرَاتُ لِحْقِ اللَّهِ، يَبْتَغِينَ الْحُسْنَ . أَمَّا إِنْ نَبَتَ لَهَا شَعْرٌ زَائِدٌ مَشْوَاهٌ لِأَصْلِ الْخُلُقَةِ كَالشَّارِبِ وَاللَّحْيَةِ وَالْعَنْفَقَةِ - وَهُوَ بِلَا شَكٍّ ضَارٌّ بِهَا ضَرَرًا مَعْنَوِيًّا - فَلَا حَرَجَ فِي اخْذِهِ وَلَا يَدْخُلُ فِي النَّمَصِ، إِذْ لَا يُتَقَصَّدُ بِهِ التَّغْيِيرُ لِحْقِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا الرَّجُوعُ إِلَى أَصْلِ خُلُقَةِ الْمَرْأَةِ مِنْ جِهَةٍ، وَلِأَنَّ الضَّرَرَ مَدْفُوعٌ وَوَاجِبُ الْإِزَالَةِ بِنَصِّ قَوْلِهِ ﷺ -: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» (٢٠٧)، مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى" (٢٠٨).

(٢٠٥) [لقاء الباب المفتوح (٨١ / ٣١)].

(٢٠٦) [رواه البخاري (١٦٥ / ٧)].

(٢٠٧) [رواه ابن ماجه (٧٨٤ / ٢)].

(٢٠٨) [فتاوى الأسرة والمرأة (١١٩)].

## الخاتمة

الحمد لله تعالى الذي وفقني في تقديم هذا الكتاب، وها هي القطرات الأخيرة في مشوار هذا الكتاب، وقد كان موضوعها عن (فتاوى هامة للمرأة المتزوجة) وقد بذلتُ كل الجهد والبذل لكي يخرج هذا البحث في هذا الشكل.

فقد كانت المرأة في عهد النبي - ﷺ - تتلقى العلم الشرعي منه - ﷺ -، فقد كان - ﷺ - يخصص للنساء يوماً يعظهن فيه ويعلمهن أمور دينهن، وكانت النساء تسألنه - ﷺ - عما يخفى عليهن من أحكام الفقهية.

تشارك النساء مع الرجال في أغلب أحكام التفقه في الدين والتعلم، ووجود الفقهية المتقنة يساهم في افتاء النساء والمرأة المتعلمة لها حق الاجتهاد كالرجل إذا توافرت فيها شروطه، وقد تفوق بعض النساء الرجال في التحصيل العلمي، والواقع يشهد لذلك في الوقت الحاضر، فليس التفوق العلمي حصراً على الرجال، والمرأة المتعلمة لها حق الإفتاء إذا سئلت وهي تعلم الحكم الشرعي، فقد ورد النهي عن كتمان العلم وهو عام في الرجال والنساء، كما أن القول على الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - بغير علم لا يجوز سواء كان القائل رجلاً أم امرأة، بل الأولى للمرأة أن تكون على قدر كبير من العلم والمعرفة في الأحكام الخاصة بفقه المرأة ليسهل تفقه غيرها من النساء.

فقد تستحي المرأة من سؤال الرجل عن الأمور الخاصة بها، فوجود النساء المتعلمات الفقيهات يسهم في إفتاء النساء خاصة كما كانت عائشة - رضي الله عنها - تفتي النساء في عهد النبي - ﷺ -، وكما كانت أم الدرداء - رضي الله عنها - الفقيهة الزاهدة فقد وصفت بالفقه والعلم والفهم.

والأثر ظاهر على حياة المرأة العلمية والعملية، فالمرأة المتعلمة الفقيهة ينعكس أثر ذلك على زوجها وأطفالها وبيتها وأخلاقها وتعاملها مع الآخرين، فهي مسئولة عن رعيتهما، فعليها واجب التربية والتعليم لأولادها تعلمهم أحكام الطهارة والصلاة والصوم وسائر العبادات التي يقدرون عليها ولو كانوا صغاراً حتى يعتادوها ويألفوها فيما بعد عند سن البلوغ.

تَسْجُدُ لِلَّهِ